معهد الإنماء العربي

استراتيجية التنمية

في الأيديولوجيا القومية العربية و"مفهوم الوحدة"

د. فهمية شرف الدين

دراسات الفكر العربي

استراتيجية التنمية

في الأيديولوجيا القومية العربية
"ومفهوم الوحدة"

الطبعة الأولى بيروت – ١٩٨٥

معهد الانماء العربي
ص.ب ١٤/٥٣٠٠
بيروت ـ لبنان

معهد الإنماء العربي

استراتيجية التنمية

في الأيديولوجيا القومية العربية "ومفهوم الوحدة"

د. فهمية شرف الدين

مقدّمة

التقدّم والتخلّف في المجتمعات العربيّة
محاولة في التعريف

١ ـ إشكالية التنمية:

عندما طرحت الإيديولوجيا القومية مفهوم التنمية، كانت تعبّر عن وعي عميق بأزمتها العلائقية مع النظام العالمي، وتحاول في الآن نفسه، أن تدرأ خطراً وجودياً مباشراً متمثلاً في التخلف الذي رافق مرحلة تأسيسها، واجتزأ كثيراً من آمالها في التطوير والتقدم.

إن التحليل العلمي لاستراتيجيات التنمية في الإيديولوجيا القومية يستوجب بادىء ذي بدء تحديد المفاهيم التي تتناولها الإيديولوجيا القومية، فالمصطلحات التي تتناولها خطط التنمية يلفّها الغموض واللبس. فهي إلى الآن تثير نقاشاً حاداً يعكس بشكل مباشر الخلاف الأساسي حول ماهية المصطلحات: التنمية، التخلف، التقدم، على اعتبار أن تحديد هذه المفاهيم يحمل بُعداً إيديولوجياً يتمظهر في الاختيار الطوعي لطرق التنمية ورسم مسارها العام.

وإذا كان هدفنا الأساسي في هذا البحث هو موضوع التنمية في الإيديولوجيا القومية، ومقارنة أهداف هذه التنمية بالمشروع السياسي

الذي تحمله النظرية، أي بمفهوم الوحدة، فإن ذلك لا يمكن أن يتّضح أو يتعرّف بعيداً عن المضمون النظري لهذه العملية الذي يدفع في هذا الاتجاه أو ذاك.

٢ ـ تحديد المفاهيم:

باديء ذي بدء نلاحظ أن «العالم الثالث» والبلدان المتخلفة هما الآن متساويان في اللغة اليومية. فميثيولوجيا العالم الثالث لا تزال تغتني وتتنوّع وينتصب العالم المتخلّف في مواجهة العالم المتقدّم الذي يمثّل ولو بشكل ضمني المرجع الذي تقاس به وبالنسبة إليه مسألة التقدم. وهكذا يحمل التخلف في طياته نموذجاً للتقدم مقبولاً كمرجع وكهدف نهائي، وما على العالم المتخلّف والحالة هذه سوى أن يُسارع الخطى لتدارك التأخر الذي يتخبط فيه.

وبصرف النظر عن المناقشات الحادة حول ماهية التخلف، فالمفهوم يتضمن اعترافاً بنوع من الوحدة الحضارية العالمية بالنسبة للأهداف الموضوعية للنشاط الانساني، ويصبح التخلف والتقدم من وجهة النظر هذه قطبي حركة واحدة هي النظام الاقتصادي العالمي.

أما تناول التخلف كظاهرة اقتصادية فهو وقوع في التحليل الأحادي، لأن التخلف يتمظهر في العلاقات الاجتماعية السائدة كتعبير عن التخلف التنموي للمجتمع وليس فقط التخلف الاقتصادي. بالطبع لا يمكن بحث التخلف إلاّ في علاقته بمفهومي الاستقلال والتبعية، وفي إطار النمو والتطور اللامتكافيء، فالتفاوت في مستويات التطور على المستوى التاريخي أدّى إلى ممارسات منظّمة

لعمليات نهب الشعوب بالوسائل العسكرية وسلب الثروات الوطنية لهذه البلاد وتحويلها إلى مجرد سوق للاستيراد والتصدير، ويصبح التخلف: « نتيجة لا مفر منها لعملية تاريخية سببتها آثار قوانين التنافس والركض وراء الأرباح الاستعمارية واقتسام العالم بين القوى الامبريالية »[1]. بل إنه « مأزق وقعت فيه اقتصاديات المجتمعات التابعة التي دمّرها نمو الرأسمالية الاحتكارية »، وهذا ما تتيحه لنا مراجعة التاريخ السياسي والتي تفضح دور الاستعمار في النهب والسلب وإفقار الشعوب. أما التفسيرات القائلة بأن التخلف مرحلة متدنية مبكرة و« طبيعية » من مراحل النمو الاقتصادي، وان هذا النمو يتم عبر مراحل رأسمالية متعاقبة، وان البلدان المتخلفة الآن إنما تمرّ في مرحلة تاريخية توصف أحياناً بالمرحلة الأولى التي تخطتها البلدان المتقدمة منذ زمن بعيد، تغفل الفروقات الجوهرية بين البلدان المتخلفة والوضع السابق للبلدان المتطوّرة[*]، كما أن هذا التحليل يسعى إلى تغطية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية من خلال

---

(١) الموسوعة الاقتصادية، إعداد وتعريب: عادل عبد المهدي ـ د. حسن الهموندي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢١.

(*) إن صاحب هذه النظرية هو روستو الذي يذكر أن المجتمعات تصنف من ناحية أبعادها الاقتصادية في خمس فئات: « المجتمع التقليدي، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، والمجتمع المنطلق، والمجتمع السائر نحو النضوج والمجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الشعبي العالي ». « مراحل النمو الاقتصادي» نقلاً عن كاظم حبيب: مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص ١٠.

تأكيد مرحلية النمو، وتفسير التخلف على أنه مرحلة تقليدية وليس للاستعمار أي دور في هذا الواقع الذي تعيشه شعوب العالم الثالث، فتفسير التخلف على أنه عدم اللحاق بالآخرين أو تقويمه على أساس العوامل الداخلية ليس مقبولاً في ظل نظام اقتصادي عالمي وتفاعل جماعي بين مختلف أجزاء العالم. هذا التفاعل لم يكن يوماً متكافئاً، فقد انبثق التطور اللامتكافىء مع الغزوات الأولى للرأسمال العالمي وأصبح نظاماً بعد أن تحولت الرأسمالية الكلاسيكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى رأسمالية إحتكارية، وتمكّن الرأسمال المالي في البلدان المتقدمة من تقسيم العالم كله إلى مناطق نفوذ وسيطرة.

وحتى بعد انهيار النظام الكولونيالي، فلا تزال البلدان المستقلة سياسياً تقدم الأساسي والامكانيات للحفاظ على علاقات التبعية، بل إنها تولد موضوعياً روابط تبعية جديدة(*).

فالاندماج بالنظام العالمي على أساس دولي لا متكافىء، وعلى أساس اقتصادي «متخارج» أي متجه نحو الخارج (سمير أمين) هذا الاندماج لا يخلق سوقاً داخلية حاسمة بقدر ما يمكن لهذه السوق أن تتشكل وتغدو قاعدة لصناعة بديلة عن الاستيراد.

ويرى سمير أمين أن «المضمون الطبقي لدول العالم الثالث يفسر استراتيجيتها التي لا تهدف إلى بناء اقتصاديات قومية، وإنما فقط إلى الانخراط في التقسيم العالمي للعمل...»[1].

(*) سنرى كيف يتم ذلك عبر ديالكتيك الاقتصادي والسياسي.

(١) سمير أمين: الطبقة والأمة في التاريخ، ترجمة هنريت عبودي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١، ص ١٢٤.

أما جورج قرم فيعتبر أن «إيديولوجيا التنمية كانت حتى الآن تؤلف أداة مميزة من أدوات دمج العالم الثالث بالعالم المصنع، دمجاً اقتصادياً له طابع الاستعمار الجديد»[١].

وإذا كان مفهوم التنمية قد تأخر في أخذ مكانته الحقيقية إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فليس ذلك عائداً إلى بروز المشاكل الاجتماعية الحادة التي خلّفها الاستعمار في البلاد المستقلة حديثاً وحسب، بل إن اختزال المفهوم إلى أولوياته الرقمية كالمساعدة في تكديس رؤوس الأموال، واعتماد المبدأ الاقتصادي «دعه يعمل دعه يمر» (Laisser faire, Laisser passer) لم يؤديا إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الوطنية، بل إلى مزيدٍ من التبعية ومزيد من الانخراط في التقسيم العالمي للعمل. ولم تكن الدعوة التنموية في ذلك الوقت إلاّ دعوة نظرية للتخصص العالمي والتي تعتبر في نظر الاقتصاد البرجوازي نوعاً من الدوغما الطبيعية فيصبح العالم المتقدم هو «عالم السيارات والشاحنات والطائرات والحديد والصلب والبواخر، أما العالم المتخلف فهو الذي يكون أكبر علامة ازدهار فيه الآن هي بعض الصناعات التركيبية للسيارات أو للشاحنات...»[٢].

ماذا تعني التنمية في هذا المنظار سوى تنمية هامشية تساعد فقط على «تنمية التخلف» كما يقول غندر فرانك؟ فالذي «يولد التخلف

(١) جورج قرم: تهافت إيديولوجيا التنمية والتعاون الدولي، الفكر العربي، العدد ٢، ص ٣٣.

(٢) أيف بينوت: «ما هي التنمية؟»، ترجمة سعيد أبو الحسن، دار الحقيقة، بيروت، د. ت، ص ٧٧.

هو نفس العملية التاريخية التي تولد التطور أعني تطور الرأسمالية نفسها »[1].

إن التنمية بالمعنى الحقيقي للكلمة هي القطع مع هذا المفهوم أي مفهوم التنمية كما هو مطروح من المنظرين الاقتصاديين، هي القطع معه وليس تطبيقه كما يقول سمير أمين، فالتنمية لا تأخذ أبعادها الحقيقية إلاّ في الربط العضوي بين المهمات القومية والوطنية أي بين المهمات النضالية المعادية للسيطرة الامبريالية والاستقلال الرأسمالي والنضال ضد العلاقات الانتاجية المتخلفة، وبين المهمات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تمنح التنمية أبعادها الواقعية التقدمية.

من هنا فإن الوصول إلى فهم صحيح لواقع التخلف الذي تعيشه بلدان العالم الثالث، لن يتمّ إلاّ في ضوء فهم تطور الرأسمالية على المستوى العالمي والتقسيم العالمي للعمل الذي أحدثه هذا التطور، وهذا يؤدي بالتالي إلى رفض مفهوم المراحل الزمنية الذي قال به روستو والذي يعتبر التخلف مرحلة زمنية مين الممكن تداركها، بل اعتبار التخلف نوعاً من التنمية المشوهة التي أحدثها الاستعمار في الدول المستعمرة وحيث لا تكمن المشكلة في عدم القدرة على تحقيق التراكم، ولكن في تحقيق رأسمالية هامشية لا توجه اهتمامها نحو السوق الداخلي بقدر توجهها نحو المركز سواء عن طريق استيراد السلع والأنماط

---

(١) غندر فرانك: «تنمية التخلف»، الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام خفاجي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤.

الاستهلاكية والتكنولوجيا أو عن طريق إنتاج المواد الصالحة للتصدير لهذه الدول نفسها.

إن تجاهل الامبريالية والانتقاص من أهمية المفهوم على المستوى الاقتصادي، وخصر النضال ضدها بالنضال السياسي يعني كما يقول سمير أمين «رفض الإمكانية التاريخية لاستراتيجية ثورة متواصلة على مراحل والتعلق بالأوهام بصدد تطور الرأسمالية في الطرف من خلال نسيان طابعها الطرفي»[1].

إن وقوفنا أمام المفاهيم ومحاولة البحث والتدقيق تقودنا إلى استخدام أفضل للمصطلحات المستخدمة والانطلاق في رحلة البحث عن الإمكانيات والبدائل التي تطرحها استراتيجياتنا التنموية، هذه الاستراتيجيات التي وضعها منظرو الإيديولوجيا القومية بدون الأخذ بالاعتبار الصراعات والتناقضات التي تزخر بها المجتمعات العربية.

ويبدو تحليل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي تجذّرت في أحضانها الإيديولوجيا القومية ضرورياً لفهم السياسات الإنمائية التي طرحتها هذه القوى، إلاّ أن ذلك لن يتمّ بعيداً عن العلاقة العضوية مع الفكر السياسي العربي، فالوعي السياسي العربي لم يتشكل بعيداً عن عناصر الواقع الاجتماعي والاقتصادي المُعاش.

---

(١) سمير أمين: الطبقة والأمة في التاريخ والمرحلة الامبريالية، مصدر مذكور سابقاً، ص١٩٣؛ وللدلالة على أهمية ما يقوله سمير أمين بهذا الصدد تجدر العودة إلى الموقف النظري الذي يتبناه جورج قرم في «التنمية المفقودة»، مجلة، قضايا عربية، العدد الرابع ١٩٧٨، حيث يعتبر أن آلية التخلف تكمن في الدرجة الأولى، في العوامل الذاتية لمجتمعات العالم الثالث...

« فالفكر الاقتصادي العربي ـ شأن الإنسان العربي ـ حصيلة زمان ومكان معيّنين، ولهذا، فإن الفكر الاقتصادي العربي هو جزء من الفكر السياسي العربي العام، يعطي ويأخذ، ويمثل أحد الأسس القومية التي قامت وتقوم عليه المذاهب السياسية والاجتماعية في الوطن العربي. ولذا، يصعب على المؤرخ لتطور الفكر الاقتصادي العربي أن يفصل بين تطور هذا الفكر وتطور التاريخ السياسي للوطن العربي »[1].

وعلى الرغم من تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واختلاف درجات التطور للقوى المنتجة في البلدان العربية، إلاّ أنه يظل من الممكن الحديث عن سمات عامة صنعتها التحديات والأحداث المشتركة التي عاشها الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

لذا، فإن هذا البحث سيعالج بصفة أساسية خطط التنمية في الإيديولوجيا القومية واتجاهاتها السياسية كما حددتها الخطط الاقتصادية المعتمدة في مصر وفي سوريا باعتبارهما ممثلين لخطين في الإيديولوجيا القومية: البعث والناصرية. ثم علاقة هذا الطرح الاقتصادي بالمشروع السياسي الذي شكل نقط الارتكاز في هذه الإيديولوجيا أي علاقته بمفهوم الوحدة العربية.

---

(١) محمود عبد الفضيل: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢، ص ١٣.

الفصل الأول

المشرق العربي بين الحربين

بعض الاشارات التاريخية والاقتصادية والسياسية

١ ـ حول التكون الرأسمالي في المشرق العربي:

فور انتهاء الحرب العالمية الثانية انفجر الصراع بين حركات التحرر الوطنية والقومية في البلاد المستعمَرة وبين الدول الاستعمارية؛ لقد ابتدأ الصراع عنيفاً متوجاً مرحلة من الكمون الثوري نمت وترعرعت ما بين الحربين في كنف الآثار السلبية التي تركتها أصابع التغلغل الاستعماري داخل المستعمرات.

ولكن الاستعمار لم يستسلم، ولبس قناعاً جديداً، بدا فيه مستعداً لمنح الاستقلال السياسي للشعوب، نافضاً عن كتفيه غبار الاحتلال العسكري والقمع الحربي الذي ظلّ مسيطراً قروناً عديدة، ولكنه طرح أسلوباً جديداً للعمل، يقوم على استغلال البلاد التي كانت مستعمرة سابقاً ونهب خيراتها من خلال المعاهدات الأمنية ومن خلال التخلف الذي تركها في لجّته.

ولم يكن الوضع العربي مختلفاً، فلقد عرفت المجتمعات العربية منذ عصور النهضة صراعاً ضد الهيمنة الامبريالية، وترك هذا

الصراع الطويل القاسي تقاليد سياسية وفكرية، فتركزت في الذات العربية ثنائية تربط بين الأهداف التحريرية والبناء التقليدي، وبين الوسطية والبناء التحديثي، وترسّخت هذه الأفكار عبر الأبحاث التي قادتها النخب المثقفة والتي ركّزت على دور الليبرالية السياسية في دفع المجتمع في طريق التطور والتحديث.

وعشية الاستقلال السياسي، بدت البلدان العربية أمام طريقين لا ثالث لهما، ولا يتقرر ولوج أحدهما عفوياً بل موضوعياً وبالارتباط مع طبيعة السلطة السياسية القائمة وتركيبتها الطبقية من جهة، وتوازن القوى الطبقية والسياسية في المجتمع مع مستوى تطور القوى المنتجة. فإما السير في طريق التطور الرأسمالي، وإما السير في الطريق الموصل إلى الاشتراكية، وولوج أحد هذين الطريقين معناه الالتزام بطريق مبني على الممهدات الضرورية للانتقال.

أما الطريق الرأسمالي فهو يعتمد أساساً على الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج الأساسية، ويرتبط بهذا النوع من العلاقات الانتاجية انقسام المجتمع إلى مالكين لوسائل الإنتاج وغير منتجين، من جهة، وإلى مالكين لقوة العمل ومنتجي السلع وغير مالكين لوسائل الانتاج من جهة ثانية. وإذا اعتبرنا أن المعطيات الموضوعية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت بشكل أو بآخر تعبيراً عن الطريق الرأسمالي للتنمية أو الدخول في هذا الطريق فإننا نلاحظ بوضوح عجز هذا النموذج عن تحقيق التنمية المنشودة، تلك التنمية التي لا تعني تحقيق الزيادة في الدخل القومي، ولا تقاس بمتوسط دخل الفرد، بل إنها تعني في الأساس تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وكيفية

تركيب الدخل القومي من جهة ومن جهة أخرى تغيير موقع البلاد المتخلفة في التقسيم الدولي للعمل.

ولقد حاول جمال عبد الناصر التعبير عن هذه الحالة في الميثاق فأشار إلى «أن التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار، فقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها في مستعمراتها، وكانت ثروة الهند التي انتزعها الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر فيها...

وإذا كانت بريطانيا قد وصلت إلى مرحلة الانطلاق اعتماداً على صناعة النسيج في لانكشير، فإن تحويل مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن، كان شرياناً متصلاً ينقل الدم إلى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع الفلاح المصري..؟؟»[١].

أما عن الطريق الرأسمالي للتنمية فقد تحدث الميثاق بوضوح حين أعلن «أن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد الثروة في المستعمرات.

إن نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلاّ سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة إلى التقدم:

---

(١) الميثاق، داز المسيرة، ص ١١٠.

أولهما، أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلاّ من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالمية التي تتوقعها الجماهير.

وثانيهما، أن الأمل الوحيد لها في النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي أثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة»[1].

وإذا كنا نعتقد أن طبيعة ثورة ما لا تحدّدها الرغبات الذاتية للأفراد وإنما طبيعة نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة فيه، فإن هذا الفهم لطبيعة الثورة يلقي عليها مهاماً معينة انطلاقاً من جذورها الطبقية وعلاقاتها بالقوى المنتجة.

من هنا فإن دراستنا لخطط التنمية في الإيديولوجيا القومية، تدفعنا إلى البحث عن هذه الجذور لنتمكّن من إعادة تقييم التجربة الإنمائية التي قادها «ثوريو» الإيديولوجيا القومية ووضعها في إطارها المناسب الذي ساعد في تشكيلها وأعطاها طابعها المميز.

— I —

أنْ نصف التطور الجاري في الشرق بكلمة رأسمالي والطبقات الحاكمة كونها برجوازية، إنما هو وقوع في التبسيط والشكلية، فثمة تباين كبير بين البرجوازية القومية في الغرب والبرجوازيات الكمبرادورية في البلاد العربية. لقد اقتضت خصوصية البرجوازية

---

(١) الميثاق، ص ١١٢.

العربية والمرحلة التاريخية التي تشكلت في إطارها هذه الإيديولوجية أن تلعب الأحداث الاقتصادية التي لعبت في أوروبا دور الحافز، وأن تلعب عندنا دور الكابح.

فالبرجوازية العربية التي تكوّنت خلال المرحلة الامبريالية[1] عجزت عن تطوير الزراعة والصناعة، ويُستدلّ على ذلك من الأزمة الزراعية والغذائية في العالم الثالث، إذ إن كل ما استطاعته هذه البرجوازية وما تستطيعه هو انخراطها بصورة أفضل في النظام الامبريالي. والبرجوازية العربية لم تتكوّن انطلاقاً من ثورة، بل في سياق البرجوازية الصناعية العالمية (سمير أمين) التي استولت على موارد العالم وأقرّت تقسيم عمل صارم في السوق العالمية، وفي هذه الشروط تعجز البرجوازية عن تشييد اقتصاد قومي، وكل ما تستطيعه هو أن تتغذّى من النمو الذي ينتجه لها انخراطها في النظام العالمي كما سنرى.

إن التطور التاريخي للشرق العربي خضع لسلسلة من التناقضات تركزت أولاً في الوضع الاقتصادي، أي في نمط الانتاج المشوه الذي رافق عمليات التنافس والركض وراء الأرباح الاستعمارية واقتسام العالم، ففي الوقت الذي اتجهت الاحتكارات الدولية الكبرى لتطوير

---

(١) يشير ز. ل. ليفين إلى أن «خصوصية انتقال سورية ومصر من الاقطاعية إلى الرأسمالية (تكمن) في أن هذه العملية كانت تجري فيها في الفترة التي وصل فيها تطور الرأسمالية قبل الاحتكارية في أوروبا الغربية إلى نهايته أي في بداية عصر الامبريالية» ز. ل. ليفين: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، دار ابن خلدون، بيروت.

نظام إنتاجها عبر امتصاص فوائض القيمة، أفقرت غالبية الشعوب وتدهورت إنتاجيتها. وإذا كان بالإمكان ردّ التجربة إلى جذورها المحلية الخالصة، فإن التعميم يبدو ضرورياً لإيجاد القواسم المشتركة بين التجربتين: الناصرية واليعثية، باعتبارهما التجربتين الوحيدتين في العالم العربي اللتين رفعتا شعار التنمية كهدف رئيسي ضمن سلسلة الأهداف القومية.

أما الحديث عن خصوصيةٍ مطلقة للشرق العربي فهو إغراق في الذاتية، ونهج لتبرير الإحباطات التي مُنيت بها المشاريع القومية، فالطريق الخاص في التقدم في ظل الظروف الاقتصادية العالمية وإلغاء الحدود أمام الانتشار البضاعي وهيمنة نمط العلاقات الرأسمالية في مختلف أنحاء العالم يصبح أمراً مستحيلاً، خاصة إذا كانت الخصوصية إيديولوجية تبريرية لصالح فئات أخفقت في وضع مجتمعاتها على طريق التقدم. ولا يعني ذلك رفضاً للخصوصية بما هي العياني، فإن القوانين العامة لا تظهر وتتضح إلاَّ في خصوصية صالحة للتحليل والتعميم، من هنا ضرورة الحديث عن الخصائص النسبية للمشرق العربي في هذه المرحلة التاريخية المحدّدة عشية الحرب العالمية الثانية.

— II —

لقد كان ما جرى في العالم العربي منذ أوائل القرن الماضي دافعاً رئيسياً للبحث الجدي عن منشأ البرجوازية العربية التي تشكّلت بتأثير الظروف الموضوعية بين صفوف التجار المتحدّرين من الملاك الزراعي، بينما انحدرت في أوروبا وتشكّلت بين صفوف سكان المدن

في مجرى الصراع مـــع الاقطـــاعيين. ولكـــن سمات الاختلاف بين البرجوازية العربية ومثيلتها الأوروبيـة تكمـن في طبيعـة تكـوينهـا التاريخي، حيـث تكـونـت هـذه البرجـوازيـات في سيـاق التبعيـة الكولونيالية، أي بفعل التغلغل الاستعماري في البنيان الاجتماعي وما أحدثه من تفكك نسبي في نمط الانتاج المسيطر. وكان من نتيجة ذلك أن تولّدت علاقات جـديـدة متميـزة عـن العلاقـات التي أفـرزتها البرجوازيات الأوروبيــة. ذلـك لأن التطـور الرأسمالي في أشكـالـه الطرفية، يحكم على المجتمعات بالتفكك والتحلل، ولكنه يحول دون بلورة وحدة إنتاجية متماسكة، وسبب ذلك أن الرأسمالية التي تنشأ في سياق التبعية للرأسمالية العالمية لا تقدم دعماً شاملاً للسوق المحلية « لأن الاندماج في النظام الدولي على أساس دولي متكافىء للعمل، وعلى أساس الطابع المتجه نحو الخارج للاقتصاد المحدث بدءاً من قطاعاته التصديرية الجديدة، هذا الاندماج لا يخلق سوقاً داخلية حاسمة، بقدر ما يمكن لهذه السوق أن تتشكل »[1].

ومما لا شك فيه أن هذا التطور اللامتكافىء الذي أحدثه التغلغل الاستعماري أدى إلى انعطاف جـذري في حـركـة التطـور الداخلي للبرجوازية العربية وجعلها تخضع لمنطق آخر غير منطقها الداخلي، وإن كانت قد بقيت في علاقة جدلية معه، هذا المنطق هو منطق التبعية، ومنه تستطيع أن تفهم ظاهرة التخلف « كعلاقة مسيطرة بين نوعين من البلدان مختلفين في بنيتها الاجتماعية... »[2].

---

(١) سمير أمين: الطبقة والأمة، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٣٣.

(٢) مهدي عامل: في نمط الانتاج الكولونيالي، دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٢٠٣.

وبهذا المعنى لا يكون التخلف زمنياً فقط، بل إن التبعية تظهر في كل شيء: تبعية اقتصادية، تبعية ثقافية، تبعية سياسية، وتظهر هذه التبعية كنتيجة موضوعية للعلاقة اللامتكافئة على المستوى الاقتصادي والسياسي.

— III —

من الطبيعي أن هذا الاختلاف النوعي في طبيعة البرجوازية العربية، سيحدد صفاتها الأساسية ويرسم منهجها النظري انطلاقاً من انتمائها الاجتماعي وموقعها في حلبة الصراع الطبقي الأساسية.

وإذا استعرضنا بسرعة النتائج التي آلت إليها التجارب في المشرق العربي نستطيع أن نقول إن البرجوازية العربية التي حملت هموم التغيير الثوري في هذا الشرق لم تستطع أن تقوم بدورها التاريخي،أي القيام بعملية القطع اللازمة مع النظام الاقطاعي السائد.

وبالرغم من انتعاش هذه البرجوازية في فترة ما بين الحربين واستلامها للسلطات السياسية، إلا أنها لم تنجح في تغيير هيكلية الاقتصاد وتخليصه من التبعية وذلك عائد إلى:

١ ـ التداخل العضوي بين القطاعات الكبرى للبرجوازية والاحتكارات الرأسمالية العالمية، ولعل تجربة «بنك مصر» في هذا الصدد تُعدُّ مثالاً صارخاً على ذلك.

٢ ـ اتجاه البرجوازية العربية نحو تكوين الاحتكارات في السوق المحلية، حيث ظهر هذا الاتجاه في وجهين: الأول، في تعاون الرأسمال

الوطني والأجنبي في المشاريع الاقتصادية والصناعية، والثاني، في ظهور ميول للاهتمام بالأعمال العقارية والبنكية عند رجال السياسة [1].

أما في سوريا فلم يكن الوضع بأفضل مما هو في مصر، فلقد دأبت سلطات الاحتلال على التعامل بسهولة ويُسر مع من كانت[*] تتمثل فيهم قوة الاقطاع، فلم تتح الفرصة للاقتصاد السوري أن ينمو إلاَّ من خلال إلتقاء مصلحة الأجهزة التي أقامتها المنشآت والشركات التي أسستها مع شركاتها. ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية وتوقف الحلفاء فترة الحرب في الأراضي السورية، وما أنفقته من مبالغ

---

(١) أحمد صادق سعد: البنوك في مصر والاقتصاد القومي، نقلاً عن عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨، ص ١١٤ وما بعدها.

(*) يذكر رزق الله هيلان في كتابه «Culture et Développement en Syrie» أنه ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٢ أعيد تحديث حوالي ٣١٩ مؤسسة في سوريا ووسعت وأنشئت حوالي ١٨٧ شركة مقاولات:

Rizkallah Hilan: Culture et Développement en Syrie. éd. Anthropos, page 164.

أما الدكتور بدر الدين السباعي، فيرى «أن الانتاج الرأسمالي الحديث قد بدأ وجوده وتطوره في مرحلة ما بين الحربين، وأن الحرب كانت عنصراً أساسياً في تطوير هذا الانتاج على العموم...». أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا، دار ابن خلدون، ١٩٧٣، ص ٢٦١.

كما أن هـ. ط. شاكر يذكر أن ارتفاع أسعار السكر مثلاً رافق نقص الإنتاج الذي تدنّى من ٢٣٣ سنة ١٩٣٩ إلى ٢٠٦ سنة ١٩٥٣.

ميشيل كامل: قضايا التحرر الوطني والاشتراكية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٣، ص ٩٢.

كبيرة، ثم ما أوجدته ظروف هذه الحرب من فُرص نتيجة لركود التجارة الخارجية بسبب صعوبات المواصلات العالمية، والاضطرار للاعتماد على المنتجات المحلية، كل ذلك أدَّى إلى قيام عدد من الصناعات المحلية بشكل فتح المجال أمام عدد من المواطنين للثروة سريعاً، خصوصاً بعد أن نشطت عمليات الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

ولكن رزق الله هيلان يلاحظ أنه «بدلاً من أن يؤدي الطلب الداخلي على السلع الناتج عن توقف الحلفاء في البلاد ومصروفات الجيوش داخل هذه البلدان، بدلاً من أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي بعد توقف الإستيراد، أدى على العكس إلى تضخم كبير في الأسعار...»[1]. ويورد يحي عرودكي في كتابه «الاقتصاد السوري الحديث» أنه على العكس مما كان متوقعاً «نشطت عمليات الاحتكار والتلاعب بالأسعار حتى أن بعض هؤلاء كانوا يبيعون السلعة، عدة مرات خلال ساعات قليلة فيما بينهم...»[2].

ولقد ساعد على انتشار هذه الأعمال أن جذور الحكم آنذاك كانت تقليدية تدعمها صلات عائلية وثيقة الصلة بهؤلاء الذين يتعاطون ذلك النوع من التجارة، إضافة إلى رغبة سلطات الاحتلال بالتقرب من هذه الطبقة التي ظهرت خلال الحرب كسبيل لربط المعالم

---

(١) هيلان: مصدر مذكور سابقاً، ص ١٦٦.

(٢) يحي عرودكي: الاقتصاد للسوري الحديث، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٢، ص ٢٢.

الاقتصادية للطبقة المذكورة بمصالح الاحتكارات الأجنبية.

وهكذا نرى أن ظروف الحرب العالمية الثانية ومـا أتاحته من عمليات احتكار واستغلال، مارسها البعـض على حسـاب الطبقـات الفقيرة، قد أتاحت تحقيق الأرباح الكثيرة، إلاَّ أنها لم تحقق التراكم المالي المطلوب لتنشيط الاقتصاد. فسوريا كما غيرها من بلدان العالم الثالث حلت في ثنايا استقلالها السياسي تركة مثقلة مـن التخلـف والأوضاع الاقتصادية والسياسية السيّئة.

٢ ـ الأوضاع الاقتصادية والسياسية السابقة للوحدة العربية :

أولاً ـ سوريا :

١ ـ بعض الإشارات التاريخية:

لقد تمخّضت الحرب العالمية الأولى كما نعلم عن تكوين وحدات عربية منفصلة ومتميزة، فمعاهدة سايكس بيكو قسمت سوريا الكبرى وأحدثت ثغرات مهمة في مستوى الأقاليم الوطنية، فسيطرت فرنسا على سوريا بعد أن قسمتها إلى وحدات طائفية ومذهبية، كما عمدت إلى البتر والضّم في أجزاء كبيرة من العراق ولبنان وفلسطين، ولكن التجربة لم تكن سهلة بالنسبة للانتداب الفرنسي، فسوريا التي كوّنت رأس جسر للنضال العربي منذ أوائل القرن، ظلّت في انتفاضة دائمة ضد هذا الانتداب، وعلى فترات منتظمة. وبالرغم من أن الانتفاضات لم تتعدّ الحدود الإقليمية، وكانت محلية وصغيرة، إلا أنها قد عبّرت عن الإحساس العميق بالقومية المقهورة التي كانت تنتاب الشعوب العربية من مشرقها ومغربها. فالاستغلال المنظّم للثروات المحلية لصالح المتروبولات المرتبطة بالامبريالية العالمية،

مضافاً إلى التجربة القائمة على الطائفية، مضافة هذه بدورها الى التدمير التام الذي لحق بالاقتصاد الوطني لصالح المنتجات الفرنسية والاوروبية، هذا كله عدا عن وضع الجهاز الإداري كله في خدمة الاحتكارات الأجنبية، وفرض هذه الأخيرة امتيازاتها القاسية على الشعب» فكان لا بد لهذه السياسة الاستعمارية من أن يكون لها ردود فعل عنيفة انعكست في نشوء وتطور حركة التحرر الوطني...»[1].

لقد شهدت الفترة الواقعة ما بين الحربين، نشوء حركات عربية عديدة ذات أهداف وطنية وقومية ليس في سوريا الكبرى، حيث جثم الانتداب الفرنسي على صدرها وحسب، بل في مختلف الأقطار العربية: الكتلة الوطنية في سوريا، حزب الاستقلال في العراق، الوفد في مصر... وأصبح الاستقلال السياسي ضرورة أولية وشعاراً سياسياً لكل الحركات السياسية المحلية.

وإذا كنا الآن بصدد البحث عن المسار الذي اتخذته استراتيجيات التنمية في العالم العربي في العهود القومية، فذلك يتطلب ولا شك العودة إلى الوقائع التاريخية التي حدثت في كلا القطرين اللذين تجذّر بين ظهرانيهما الفكر القومي المتأسس، وكانا ميداناً لممارساته، أعني سوريا ومصر، مع الاحتفاظ بالخصوصيات التفصيلية التي تجعل الفروقات الكمية واضحة في هذا المجتمع أو ذاك. وتبدأ بالوقائع التاريخية الاقتصادية التي مهّدت لقيام الوحدة العربية في سوريا.

---

(١) بدر الدين السباعي: أضواء على دخول الرأسمال الأجنبي إلى سوريا، دار دمشق، د. ت.، ص ٣٢٣، وما يتبع.

٢ ـ الأوضاع الاقتصادية السابقة للوحدة:

إن الصورة العامة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي تتكرر في جميع البلدان التي عاث الاستعمار فساداً بين ظهرانيها، في الدول العربية وفي العالم الثالث بأكمله: في مصر، في المغرب، في الجزائر وفي سوريا، ولكن الخصوصية المحلية السورية تُعيد إنتاج هذه الصورة بشكل يتناسب مع سياقها التاريخي ومع تطور نمط الانتاج وعلاقات الانتاج داخل الكل الاقتصادي السوري.

لقد اغتنت البرجوازية السورية وكبرت ونمت في ظل الاستعمار، وذلك عن طريق بعض الإصلاحات الضرورية التي أدخلها هذا الاستعمار على الهيكل الاقتصادي القديم لاستيعاب تطلعاتها، فازدادت المؤسسات الصناعية الحديثة ما بين سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٣، وابتدأ جنين البروليتاريا بالظهور بين هذه المؤسسات التي حدثت أو وُسّعت أو أنشئت. ويذكر رزق الله هيلان بهذا الصدد أنه: «ما بين ١٩٢٨ و١٩٣٣ حدثت أو وُسّعت نحواً من ٣١٩ مؤسسة وأنشئت ١٩٥ مؤسسة للمقاولات...»(*)؛ يضاف إلى ذلك تحطّم الصناعة الحرفية السورية تحت تأثير الاستيراد، وازدياد حدة الأزمة الاقتصادية التي هيّأت التربة للتركز الصناعي البدائي في سوريا، ولقد زادت من فرص هذا التقدم وفرة المواد الأولية المحلية التي عجزت البورجوازية عن تصديرها بسبب ظروف الحرب، كما أن وفرة اليد العاملة ورخصها وتوقف هجرة القوى العاملة إلى الخارج وضعف

(*) Rizkallah Hilan: Culture et developpement en Syrie: Op. Cit., Page 164.

الاستيراد الناتج عن توقف طرق التجارة الخارجية بسبب الحرب أيضاً، كل ذلك ساعد على ازدهار بعض الصناعات التقليدية، ولكن ذلك لم يؤدِّ، كما نظن، إلى نمو الانتاج الصناعي، بل على العكس أدّى إلى تضخم كبير في الأسعار فارتفعت الأسعار ما بين ١٩٣٨ - ١٩٣٩ و١٩٤٦ من ١٠٠ إلى ٨٨٩[1]. ويتضح من مراقبة الأسعار التفصيلية كما يوردها رزق الله هيلان، أن النمو الكبير لمؤشرات الأسعار لا يتناسب مع وضع بلد كسوريا ظل بعيداً نسبياً عن انفجارات الحرب والتدمير الاقتصادي الذي حدث في أوروبا على سبيل المثال.

ولا يعني ذلك ان البرجوازية قد تخلت عن القيادة الاقتصادية وسيطرتها على السوق المحلية الداخلية ولكن توظيفاتها بقيت هامشية (خدمات، عقارات، شراء أراض) وسيقتصر دورها الاقتصادي على أن تكون التابع الضعيف للاستعمار، وحتى عندما تحاول أن تصادر الآمال الوطنية بالاستقلال السياسي والاقتصادي، فقد كانت تطمح إلى الحلول محل هذا الاستعمار في قيادة البلاد.

ولقد هيأت لها الحرب العالمية الثانية الفرصة للتخلص من الشرائح التقليدية فأخذت تقدم نفسها كبرجوازية حديثة ديناميكية، وتدّعي وقوفها إلى جانب التقدم التكنولوجي، دون أن تتحمل بالفعل تبعات ومهمة هذا التقدم. بل إن علاقاتها بالتقليديين سمحت لها أن تغتني خلال السنوات الصعبة، وتدعم غناها ونفوذها، فقدرت رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة خلال هذه المرحلة بنحو ٢٠٠ -

(١) هيلان، المصدر نفسه، ص١٦٦.

مليون ليرة سورية، بينما كانت القيمة المستثمرة حتى سنة ١٩٤٥ لا تتعدى الـ ٢٥ مليون ليرة سورية[١].

ولكن النمو الصناعي ظلّ مقتصراً على النواحي الثلاث: صناعات الغزل، والمواد الغذائية والبناء، فارتفع عدد الشركات الصناعية من ١٧ وحدة صناعية في عام ١٩٣٦ إلى ٤٦ وحدة صناعية عام ١٩٤٦، وفي سنة ١٩٤٦، فقط، تأسست ١٧ شركة وبرأسمال متوسط يساوي ٤,١ مليون ل. س.[*].

ولكن هذا الازدهار لن يدوم طويلاً، فمع بداية عهد الاستقلال ودخول الجيوش العربية الحرب في فلسطين، ستبدأ مرحلة الجمود في الاقتصاد السوري، فتزداد نسب الواردات بشكل كبير وترتفع من ١٠٧,٤ عام ١٩٤٥ إلى ٥١٣,٥ عام ١٩٤٩. وتركّزت هذه الواردات بأكثرها في الغزل والنسيج بالرغم من كون هاتين الصناعتين من الصناعات الأساسية في سوريا، بينما لم يتعدَّ استيراد الآلات الضرورية للصناعة ١٥,٣٪ من مجموع الاستيراد العام[**].

إزاء هذا الوضع المتردي، عمد الصناعيون السوريون الى سياسة

---

(١) يحيى عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٧، ص ٢٣.

(*) انظر تفاصيل عمليات التوظيف في الصناعات المختلفة، وتوزع النسب هذه بالنسبة للإنتاج الصناعي بأكمله، في:

Culture et développement en Syrie.

لرزق الله هيلان، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٦٨.

(**) هذه الأرقام مأخوذة من دراسة رزق الله هيلان، مصدر مذكور سابقاً.

الحماية الجمركية، مما أدّى إلى التعارض بين البرجوازية الصناعية السورية والبرجوازية اللبنانية التجارية، والتي أدت في نهاية الأمر إلى الانفصال الجمركي سنة ١٩٥٠ا هذا الانفصال الذي كرّس نهائياً الحدود الفاصلة بين سوريا ولبنان.

وكنتيجة لهذه الاحتياطات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة، عاد القطاع الصناعي الى الانتعاش وساعد على ذلك اشتعال الحرب الكورية وازدياد الطلب العالمي على السلع والمواد الأولية وزيادة أسعار هذه المواد. وتبعاً لذلك فقد حققت الزراعة المرتبطة بسوق التصدير، وخاصة زراعة القطن، توسعاً كبيراً، ولكن قيام المشروعات الصناعية في المدن أدّى إلى هجرة من الريف إلى مواقع هذه المعامل، فازداد عرض اليد العاملة، وازدادت أرباح الصناعيين على حساب استغلال جهود العمال من جهة والتهرب من تأدية الضرائب والرسوم من جهة أخرى، ولذلك فإن أصحاب هذه المشاريع يصفون هذه الحقبة بالحقبة الذهبية إذْ كانت وتائر النمو الصناعي سريعة وثابتة نسبياً كما يثبت ذلك رزق الله هيلان، وذلك بالنسبة لما كانت عليه الحال سواء بالنسبة لعدد المشاريع أو لحجم الاستثمارات، أو كمية الانتاج، ولكنه قول غير صحيح بالنسبة لمفهوم التنمية الذي يعني القطع مع التبعية، هذه التبعية التي ازدادت حدتها من خلال إحكام سيطرة الاحتكارات والمؤسسات المصرفية والتجارية على مجمل قطاعي الاستيراد والتصدير والاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي.

ولقد أشارت الدراسات التي سبقت إعداد الخطة الخمسية في عهد

الوحدة إلى أن حجم الاستثمارات الخاصة والأموال المستخدمة في تجديد الآلات والتجهيزات قد انخفضت من ٥٧,٤ مليون ليرة سنوياً عام ١٩٥٢ إلى ٤٣,١ مليوناً ثم إلى ٢٩,٣ مليوناً و٣٨,٥ مليوناً سنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨. أما هذا الانحدار فلم يتعادل مع التصاعد الذي تحصّل للناتج المحلي غير الصناعي الذي ارتفع من ٢,٢ الى ٢,٨ إلى ٢,٩ مليار. أما الناتج المحلي الوطني المحسوب بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٦ فقد ارتفع من ٨,٣ مليارات سنة ١٩٥٥ إلى ١٠٨ مليارات سنة ١٩٥٧ باعتبار سنة الأساس ١٩٥٦ = ١٠٠(*).

كذلك فإن معدل النمو سيأخذ بالتباطؤ ابتداء من سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ويتناقص من ١٢٪ إلى ٨٪ ثم إلى ٥٪ سنة ١٩٥٦ اي ما يعادل ٤,٨ كمعدل عام ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٩.

أما لماذا هذا التدهور؟ فذلك عائد الى عوامل عديدة، أهمها التخصص الصناعي. فقد سيطرت صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية على مجمل الصناعات الوطنية، وكانت تشكل حوالي ٧٢٪ من مجموع الصناعات السورية. وبصورة عامة فإن الهدف الرئيسي من إقامة هذه الصناعات لم يكن تطويراً لمعدلات الانتاج بل كان في أساسه تحقيق أكبر نسبة من الربح وبالتالي إثراء أصحابها سريعاً. اما الصناعات الأساسية التي تشكل القاعدة الصلبة لكل تصنيع حقيقي كالصناعات المعدنية والكيماوية والكهربائية، فإن حصتها من مجموع الصناعات لا تكاد تذكر.

(*) الأرقام مأخوذة من دراسة رزق الله هيلان، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٧٠.

صحيح أن إنشاء الصناعات الخفيفة قد حقق ارتفاعاً سريعاً في قيمة الانتاج الصناعي مما أدى إلى بعض الشعور بالرضى،إلا أن هذا النمو كان نمواً هشاً وقصير المدى ومعرضاً في كل لحظة إلى الانتكاس والتوقف، عدا كونه نمواً هامشياً لا يطال الصناعات التي تستهدف تلبية الحاجات الأساسية لمجموع المواطنين. لقد كان أقرب إلى الانتفاخ منه إلى التنمية الصحيحة.

ولم يكن الأمر يختلف كثيراً في الزراعة، فقد استفاد الملاكون والتجار من وجود أراضٍ بكر فاستثمروها أبشع استثمار بواسطة التراكتورات والآلات الأخرى دون أن يقوموا بأي مشروع مهم ذي تأثير طويل الأمد على المراكز التقنية، فبقيت الزراعة ذات مردود منخفض تابعة لتقلبات المناخ ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق الخارجية، كذلك بقي التخلف على أشدّه في قطاعات النقل وإنتاج الطاقة والمحروقات. وهكذا انخفض حجم الاستثمارات من ٦٢,٥ مليون ليرة سنوياً سنة ١٩٥٥ إلى ٣٥ مليون ليرة سنة ١٩٥٧ ثم إلى ٤٦ مليون ليرة عام ١٩٥٨(*). ونتيجة لذلك فإن بوادر أزمة أخذت تظهر وتهيمن على البلاد، وبدت الطبقات الحاكمة عاجزة عن إدارة البلاد وإزاحة هذه الأزمة.

٣ ـ الأوضاع السياسية السابقة للوحدة:

لم تكن سلسلة الأحداث والانقلابات العسكرية التي شهدتها

(*) رزق الله هيلان: سورية بين التخلف والتنمية، دمشق ١٩٧٣، ص ١٦٦.

سورية غريبة عن دائرة الصراع الذي تفجَّر عنيفاً بعد الاستقلال السياسي. وكانت نكبة فلسطين وضياعها الضربة القاضية التي وُجهت إلى الطبقات الحاكمة، فدخلت سوريا في حمى التغيرات القومية المفاجئة، وأخذت الانقلابات العسكرية تتوالى بدون أن تتيح للقوى السياسية أن تتجمع وتتآلف. وساءت الأمور تدريجياً وبشكل واضح إلى أن تمت الإطاحة بنظام الشيشكلي بانقلاب عسكري دعا إلى انتخابات سياسية، كان لها أكبر الأثر على مجريات الأحداث التاريخية في المنطقة العربية بأكملها.

ويشير باتريك سيل في كتابه «الصراع على سوريا» إلى تحليل لجاك بيرك يتناول فيه الأوضاع الداخلية لسوريا سنة ١٩٥٤ فيقول: «رسمت الانتخابات السورية التي جرت في أيلول سنة ١٩٥٤، وبعد سبعة أشهر من سقوط الشيشكلي، نظام المعركة الداخلية للسنوات الأربع القادمة، وقد رحب بها على أنها الانتخابات الحرّة الأولى في العالم العربي... إنها تمثل عودة سوريا إلى الحكم النيابي، ولكن هذه العودة أقل أهمية وخطورة من الفرصة التي أتاحها للحكم على القوة النسبية للقوى المتنافسة على المسرح السياسي السوري»[١].

أما هذه القوى المتنافسة فقد كانت موزعة على الشكل التالي:

الحزب الوطني (شكري القوتلي، صبري العسلي، عبد الرحمن

---

(١) جاك بيرك: عالم العرب السياسي، دائرة المعارف الفرنسية، المجلد الحادي عشر ١٩٥٧، نقلاً عن: باتريك سيل، الصراع على سوريا، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١٨.

الكيالي) حزب الشعب (رشيد الكيخيا، ناظم القدسي، عدنان الأتاسي وغيرهم) حزب البعث (ميشيل عفلق، أكرم الحوراني، صلاح البيطار) الحزب الشيوعي (خالد بكداش) الحزب القومي الاجتماعي (جورج عبد المسيح، عصام المحايري) الإخوان المسلمون (الشيخ مصطفى السباعي، محمد مبارك وغيرهما) حركة التحرير العربي (التابعة للشيشكلي والتي كانت تضمّ مأمون الكزبري الذي كان له شأن كبير في الانفصال كما نعلم).

أما نتائج الانتخابات والتي حددت بنظر جاك بيرك المرحلة التالية في سوريا، والتي اندفعت نحو الوحدة فيما بعد، فقد حملت البعث إلى البرلمان بـ ٢٢ مقعداً، وجعلته أكبر قوة ضاغطة يستطيع أن يحرّك الأحداث ويؤثر بقوة على الاتجاهات السياسية في البلاد.

ولكن الذي سيدفع بقوة في اتجاه الوحدة هو التخطيط الاستراتيجي للمنطقة والذي كان يستهدف منطقة الشرق الأوسط بكاملها ووضعها في خانة النفوذ الأميركي (مشروع حلف بغداد) مما حمل التجمع اليساري الذي ضم الشيوعيين والبعثيين والمستقلين، والذي قام على أثر انتخابات سنة ١٩٥٤ في الاندفاع بقوة نحو مصر. وقد ظهر ذلك واضحاً بعد سقوط حكومة فارس الخوري في شباط ـ فبراير سنة ١٩٥٥، إذ أمسك «اليسار» بزمام المبادرة، وفي آذار ـ مارس من السنة نفسها أعلن في دمشق أن سورية وافقت على إقامة حلف كامل مع مصر. ولكن هذا الحلف لم يرَ النور كما يلاحظ ميشيل عفلق في مقابلة مع باتريك سيل حيث يقول: «كان لنا يد في تحضير مشروع الحلف السوري ـ المصري ـ السعودي، وقد اعتبرناه

الخطوة الأولى نحو اتحاد فيدرالي للأقطار الثلاثة، غير أن الحلف بقي حبراً على ورق، فقد تعثر في مناقشات لا نهاية لها امتدت شهوراً عديدة...»[1].

ومع نهاية عام ١٩٥٧ أصبحت سوريا مسرحاً لصراع حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، ووصل الأمر إلى ذروته خلال أزمة حلف بغداد وقضية اغتيال عدنان المالكي التي فجرت شعوراً عربياً حاداً تبع ذلك تغلغلاً مصرياً وخاصة بعد معركة السويس، كل ذلك مضافاً إلى العلاقة الصراعية بين الفئات المتناقضة في المجتمع والتي أفسحت الطريق للصعود الهائل الذي لقيه حزب البعث.

لقد كانت الوحدة العربية على الدوام حلماً للسوريين، ولكن السؤال يبقى مطروحاً: هل كانت الوحدة العربية التي حُقِّقت خطوة نحو وحدة حقيقة أم أن ذلك الدفع المصطنع والذي استخدم التهويل كان إمعاناً في قطف الثمار قبل أن تنضج ؟

إن ما يهمنا في عرض الظروف السياسية والاقتصادية التي سبقت الوحدة هو الإشارة إلى الدوافع الأساسية التي كانت تضغط باتجاه الوحدة، والتي كما رأينا كانت بعيدة جداً عن الرؤية الواضحة للترابط الاقتصادي العضوي بين أجزاء العالم العربي، وذلك سيظهر ويوضح في دراستنا لخطط التنمية واتجاهاتها العامة في سوريا.

---

(١) باتريك سيل: مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٩٥.

ثانياً ـ مصر:

١ ـ السيرورة الاقتصادية:

« في الساعة الثالثة من صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢، احتل سبعة من قيادة الضباط الأحرار، الساحة العامة للجيش في العباسية، ثلاثة أيام بعد ذلك كان على الملك أن يرحل ويترك مصر نهائياً... » [١].

هل هذه هي البداية؟ هل هي نهاية المطاف؟

يجيب عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة عن هذا التساؤل: « كل حدث منها هو نتيجة لحدث سبقه وهو في نفس الوقت مقدمة لحدث ما زال في ضمير الغيب » [٢].

ما هي الأسباب البعيدة، وكيف استطاع هؤلاء الضباط في ليلة من ليالي يوليو أن يستولوا على السلطة بهذه السهولة؟

لنعد إلى البداية:

إن الدرب الذي يقودنا إلى البدايات يبدو رجوعاً إلى الوراء، فتاريخ مصر الحديث ابتدأ مع حملة نابليون بونابرت ومع محمد علي، وإذا كان التملك الحقيقي للأرض هو الأساس الاقتصادي الذي يبنى عليه التحليل التاريخي، فهذه القوانين التي أقرت التشريعات الخاصة التي أرست دعائم الملكية الخاصة تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر،

---

(١) Anwar Abdel-Malek: Egypte Société Militaire. éd. Seuil, Paris 1964, p. 48.

(٢) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، دار المسيرة، بيروت، ص ١٠.

فقانون الالتزام « ١٦ أيلول ١٧٩١ هو الذي أسس ثمناً للأرض، واعترف بحق الفلاحين بـالإرث، وهـو الذي أرسى أسس الملكيـة الخاصة للأرض لأول مرة في التاريخ »[١].

ومع محمد علي تطورت أوضاع الملكية الخاصة، فـألغـي قـانـون الالتزام سنة ١٨٠٥؛ وبين سنتي ١٨١٢ و١٨١٨، استطاع أن يقيم أوّل تسجيل للأرض المصرية ويوزع كتملـك أو كـاستثمار مليـونين مـن الفدادين لكبار رجال الدولة؛ وفي سنة ١٨٤٦ تم الاعتراف المبدئي بشكل محدود للملكية العقارية: « وبعد مـرور أقـل مـن قـرن على بونابرت ومحمد علي، تملّكـت الأرض المصريـة طبقـة مـن الملاكين العقاريين في ظل نظام الملكيـة الخاصـة وأخـذت تبيـع منتجـاتها في الأسواق المحلية والعالمية، لقد ولدت اله جوازيه المصرية »[٢].

مع ولادة البرجوازية المصرية، تداعـت حركة تحديث قوية رافقها وعي وطني سيزداد قوة مع مرور الوقت. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى اشتدت الأزمـة الاقتصـاديـة في مصر، واشتـد التمايـز الاجتماعـي. وشكلـت الحرب الأولى دافعـاً للبرجـوازيـة المصريـة وخدمتها في أربعة أمور: « أولها انخفاض ديونها؛ ثانياً انخفاض مساحة الأرض التي يملكها الأجانب؛ ثالثاً انكماش نشاط شركـات الأراضي والرهن العقاري؛ رابعاً زيادة مساحة الأراضي التي تملكها »[٣].

---

(١) أنور عبد الملك: ، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣) عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر، المؤسسة العربيـة للـدراسـات والنشر ١٩٧٨، ص ٧٧.

أنور عبد الملك يصف من جهته التقدم الاقتصادي الذي أحرزته البرجوازيـة المصرية فيرى أن التجار قد جنوا ثروة كبيرة بفضل التجهيزات التي زوّدوا بها الجيش البريطاني. وكان كثير من المصانع يضمّ أكثر من ٥٠ عاملاً كمصانـع النسيـج والغـزل وعصر الزيـت خاصة، ومطاحن الحبوب ومشاغل الحرير: « ... ومع ذلك فالأسعار ارتفعت من ٢١١٪ في سنة ١٩١٨ بالنسبة لسنة ١٩١٤ حتى وصلت الى ٣١٢٪ في سنة ١٩٢٠»[1].

لقد أفادت البرجوازية المصرية من ظروف الحرب، وكانت هـذه فرصتها الأولى لتذوق الربح المقصـور على الأجـانـب، فتراكمـت الرساميل المصرية في البنوك، فأنشأت رابطة الصناعة والتجارة سنة ١٩١٧، أسسها اسماعيل صدقي وطلعت حرب وأمين يحي وغيرهـم، جميع هؤلاء طالبوا بخلق صناعة مصريـة تستطيـع أن تسـد النقـص الحاصل في الموارد الأجنبية خلال فترة الحرب الأولى.

« ... في هذه المرحلة يمكن الحديث عن جناحين للبرجوازية المصرية التي تسمّى في العـادة « البرجـوازيـة الوطنيـة » أي الوفـد، والبرجوازية الكبيرة »[2].

أما البرجوازية الوطنية فهي التي تمثل الجناح « التحديثي » الصناعي والتكنوقراطي، جماعة « بنك مصر »، ولكن المفارقة تكمن في أن هذه البرجوازية التحديثية أصبحت فيما بعد أداة الرجعية على المستوى

---

(١) أنور عبد الملك: مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

السياسي بدلاً من أن تكون الناطقة باسم الليبرالية الفاعلة، ذلك لأن هذه البرجوازية قد نمت في ظل الامبريالية، وترافق تطورها مع دخول البلاد الكامل في السوق العالمي؛ فالنمو المتزايد للرأسمالية المصرية «كان يصاحبه اضطراد الصلات بينها وبين الرأسمالية الأجنبية كنتيجة لتشابك المصالح بينها واختلاط الاستثمارات الحالية وتعقدها في الشركات والبنوك وغيرها...»[1].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كان اندماج مصر في السياق الاقتصادي العالمي قد أصبح كلياً، وتدل التوظيفات الجديدة على هذه التبعية الكلية. ففي «١٨ كانون الأول من سنة ١٩١٤، في الوقت الذي أعلنت فيه مصر محمية بريطانية، وصلت التوظيفات لغاية ٩٢ مليون ليرة مصرية حيث ٦٧٪ وظف في الأرض مقابل ٩ ملايين من الرساميل المصرية. من جهة أخرى كانت ديون مصر نحواً من ٩٤ مليون ليرة مصرية أي إن الأجانب يملكون ٩٢٪ من الرساميل الوظيفية آنذاك»[2].

ماذا تعني هذه الأرقام؟ إنها تعني انخراط مصر الكلي في السوق العالمي وارتباطها العضوي بالاحتكارات الدولية، وتعني خضوع هيكل الاقتصاد الوطني برمته لقوانين التقسيم العالمي للعمل.

---

(١) عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر، مصدر مذكور سابقاً، ص ١١٠.

(٢) ابراهيم عامر: ثورة مصر، ص ٦٨ - ٦٩، نقلاً عن أنور عبد الملك Egypte société militaire، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٤.

ولكن اللحظة الحاسمة ستقدمها الحرب العالمية الثانية، فلقد أعطت الاقتصاد المصري دفعة كبيرة، إذ حققت الرأسمالية المحلية تطوراً نسبياً في ظل انقطاع المواصلات، وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية على المنتجات: « فنشأت في هذه الفترة نحو ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالي ٧٨ مليون جنيه وزاد تركز الصناعة وارتفعت قيمة الانتاج من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٣٥٠ سنة ١٩٤٥ »[١].

وتتابع البرجوازية المصرية تدعيم مواقفها، وصعودها، ومع هذا الصعود تترافق حركة فروقات اجتماعية، تصبح أكثر وضوحاً وحدة.

ولقد قدم محمود حسين في كتابه « مصر » وصفاً لهذه البرجوازية، فرأى أنها قامت على أرض مهيأة في جانب السيطرة الامبريالية « فهي من جهة لا تستطيع أن تسير في وجهة معاكسة لهذه السيطرة (التي تعزز أولوية الزراعة على الصناعة، وثقافة التصدير على باقي الثقافات) كما أنها تابعة للبنوك ولمختلف الشركات الأجنبية المسيطرة على السوق، ومن جهة أخرى لقد تطورت هذه البرجوازية على أسس احتكارية لتستطيع ان تفيد من المميزات غير العادية التي أرستها الاحتكارات الامبريالية في السوق المصرية »[٢].

---

(١) Charles Issawi: Egypte, An Economic and Social, Analysis ,
نقلاً عن طارق البشري: الحركة السياسية في مصر: ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ١١.

(٢) Mahmoud Hussein: Egypte luttes de classes et liberation nationale, Paris 1975, Page 15.

في مواجهة هذه البرجوازية المسيطرة، تجمع البروليتاريون والمعدمون الذين يؤلفون الأكثرية الكبيرة (ثلاثة أرباع السكان) ويعيشون في ظروف شديدة القسوة، خلقت بينهم وبين البرجوازية الكبيرة فجوة إيديولوجية، وفجوة سياسية، وفجوة اقتصادية لا يمكن تجاوزها.

بين هذين القطبين تنشأ طبقة تشغل موقفاً وسطاً شريحتها العليا «مرتبطة بنظام الانتاج الرأسمالي بدون أن تشكل جزءاً من الطبقة المسيطرة وأكثريتها مسحوقة بدرجة تقل أو تكثر بدون أن تضطر لبيع قوة عملها لتعيش»[1].

لقد سرعت الحرب العالمية الثانية أزمة النظام السياسي: استغلال من كل نوع، تراكم ثروات على حساب الطبقات الفقيرة، ولأن هذه الحرب كانت منبعاً للثروات الهائلة فقد حملت الخراب إلى بيوت العمال وصغار الكسبة، فارتفعت أسعار المواد الغذائية من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠...[2].

وكما سرعت الحرب أزمة النظام كان انتهاؤها يعلن نهايته؛ فبانتهاء الحرب تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي، فأغلقت الكثير من المصانع الصغيرة، واستغنت الجيوش الأجنبية عن الكثير من العمال فانتشرت البطالة. ويذكر طارق البشري أن $\frac{1}{4}$ العمال البالغ عددهم ١,٣ مليون واجهوا البطالة دون أن يوجد نظام للخدمات الاجتماعية.

(١) المصدر نفسه، ص١٦.

(٢) أنور عبد الملك، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٦.

ويورد ط. ت. شاكر معالم خريطة الأوضاع الاقتصادية عشية الثورة على النحـو التـالي:

« ٤٪ مـن أصحـاب الأراضي يملكـون ٣٤,٢٪ من المساحة المزروعة في مقابل ٧٢٪ منهم يملكون ١٣,١.

- إفقار متزايد لفقراء الفلاحين ومتوسطيهم، ففي المرحلة ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٥٢ زادت نسبة ملاكي المساحات الأقل من ٥ أفدنة من ٩٠٪ إلى ٩٤,٣ ٪وانخفض معدل نصيب الفرد من ١,٨٧ إلى ٠,٨ فدان.

- في نفس الفترة هبطت نسبة ملاك ٥ - ١٠ أفدنة من ٤,١٪ الى ٢,٨٪ ومعدل الملكية من ٧ إلى ٦,٦ فدان.

- التركز في الحقل الصناعي، حتى أصبح نصف الانتاج الصناعي في مصر تقوم بإنتاجه ٦٨ منشأة صناعية كبيرة يعمل في كل منها أكثر من ٥٠٠ عامل.

- انخفاض في متوسط دخل الفرد السنوي من ١٠ جنيهات سنة ١٩٢١ إلى ٩,١ جنيه عام ١٩٥٢، رغم الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة وأسعار السلع الأساسية»[1].

٢ - بعض الاشارات السياسية عشية الثورة:

بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت معالم الخريطة السياسية العالمية بصورة عميقة، واختلت الموازين المحلية القائمة. لقد تفتّقـت هـذه المرحلة عن إمكانية جديدة نمت وبلغت من الشمول مبلغاً له تأثيره

(١) ط. ت. شاكر: قضايا التحرر الوطني والاشتراكية، ص ٩٢ - ٩٣.

السياسي المباشر: دعـوات الاشتراكيـة، الصراع الطبقـي، الكفـاح المسلح، الطبقات المتحالفة مع الاستعمار، الاستغلال والقهر، تحديد الملكية، وبالطبع إلغاء النظام الملكي، ثم تحركت الجماهير على كـافـة المستويات داخل هذه الأطر الجديدة: المظاهرات ضد المفـاوضـات عام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، إضرابات العمال عمّت المدن وعلى أوسع نطاق وبالتالي انعكاس هذه الظواهر نفسها داخـل الأحـزاب السيـاسيـة وخاصة حزب الوفد.

لقد انعكست السياسات الاقتصـاديـة التي اتبعتهـا الحكـومـات المتعاقبة على أوضاع الجماهير الواسعة التي ناءت تحت الأعباء المتغيرة الصعبة؛ ومع تفاقم الأوضاع الاقتصادية، اشتدت أزمة النظام ولم يستطع الملك عبر إعادة الوفد إلى الحكم السيطرة على الموقف، وباءت محاولات تجميع الفئات الشعبية حول الوفد بـالفشـل. وبعـد إلغـاء الأحكام العرفية سنة ١٩٥١، نهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدأت الجماهير تتنادى لتتجمّع، وظهرت إلى الوجود كل المشاكل الاجتماعية التي تناولتها الصحف الشعبية بشكل مفصـل « وارتفعـت الأصوات ضد الملك والحاكمين، تطالب بالمساواة وبالقوت وبالحرية، تهاجم الملك والفساد والإسراف، والغلاء وسوء توزيع الثروة أرضاً كانت أم رؤوس أموال...»[١].

لقد أخذت الجماهير تعي بوضوح كبير انحلال كل هيكلية سياسية

---

(١) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، مصدر مذكور سابقاً، ص ٩٢ ـ ٩٣.

فاعلة في إطار النظام القائم. وخطت الحركات العمالية خطوات واسعة، فزاد عدد الاضرابات واتّسع نطاقها حتى لم تنقضِ أيام بغير إضراب العمال في بعض المصانع. ويذكر ابراهيم عامر في كتابه «ثورة مصر» أنه «في عام ١٩٥٠ وقع نحو ٤٩ إضراباً عمالياً»(١).

ومن الآن فصاعداً لن يكون الوفد على رأس الحركة الشعبية. لقد تخطّت الأوضاع السياسية حكومة الوفد، ولم تستطع أن تميز طريقها وسط هذه الأمواج العاتية، لأن الجماهير أدركت اختلال التوازن لصالحها، وهذا الاختلال لا بد أن يمتد إلى جميع نواحي الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها. فارتفعت الأصوات تنادي بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، فكتب محمد خالد في روز اليوسف قائلاً: «أيها الرماة أديروا مدافعكم»؛ وذكر أنه لا يكفي للانتصار أن يمسك الشعب السلاح ويواجه الانكليز، إنما يجب أن يدير الرماة مدافعهم إلى داخل مصر ويقصفوا على مصادر الترف والخيانة فيها وأنه لا بد من إصلاح زراعي، وتحديد للملكية، ولا بد من اجتثاث الخيانة التي هزمت مصر في حرب فلسطين(*).

وجاءت نهاية عام ١٩٥١ وانتخابات نادي الضباط لتعلن الانفصال النهائي للجيش عن الملك. وفي يوم حريق القاهرة، يمكن

---

(١) ابراهيم عامر: «ثورة مصر»، ص ٩٤، نقلاً عن طارق البشري، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٤٦.

(*) لمزيد من التفاصيل حول دور التنظيمات السياسية في قيادة العمل السياسي، يراجع طارق البشري، مصدر مذكور سابقاً، الصفحات ٥٤٣ ـ ٥٥٠.

القول إن مصر كانت دون سلطة عسكرية، وأنه لم تكن هناك سلطة إلاّ في العاصمة المصرية على الأقل.

لقد تمّ الإفلاس السياسي للمؤسسات على مرحلتين:

القصر سيستخدم الدكتاتورية القمعية (وزارة صدقي) في مواجهة الحركة الشعبية ثم سيحاول أن يحرف هذه الحركة عن أهدافها الوطنية والديمقراطية بدفع طاقاتها في إطار حرب نظامية ضد إسرائيل، ولكن هزيمة الجيش المصري في فلسطين كانت هزيمة للقصر لن ينهض منها أبداً.. وأما المرحلة الثانية فهي تطور التنظيم السري «للضباط الأحرار» الذي تحول تحت تأثير الظروف السياسية الذاتية وفي غياب التنظيمات الشعبية القوية إلى تنظيم مؤهل لاستلام السلطة.

لقد ظنّ «الضباط الأحرار» أنهم يستطيعون حل مشكلة النظام، ولم يكن دورهم في البدء تغيير بنية الدولة، بل إعطاء الطبقة الحاكمة دماً جديداً، بدءاً من الاصلاح الزراعي الذي تبنته البرجوازية، كما سنرى، لتحريك السوق المحلية ومنع الحرب الأهلية والصراع الطبقي. ولكن هذا الدور سيتغيّر بتأثير النضال الوطني والقومي وسيصبح فكر الضباط الأحرار مختبراً سياسياً للتيارات الفكرية المتصارعة على الأراضي المصرية.

وعبر التجربة والخطأ، ستتحول «الدائرة العربية» تحت ضغط الظروف السياسية العالمية إلى مفهوم وحدوي يرتبط بشكل انفعالي بالأفكار القومية المطروحة في الحقبة ذاتها.

الفصل الثاني

الخطط التنموية في الايديولوجيا القومية

توطئة

إن الحدث الأبرز الذي ظهر في خمسينات هذا القرن، كما نعلم، هو ولوج الفكر الاشتراكي الايديولوجيات القومية، ويبدو «أن البحث الجدي في المحتوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للقومية العربية بدأ بالفعل، بعد أن شقت الجمهورية العربية المتحدة الطريق بالممارسة الفعلية، بالتجربة والخطأ، وجسّدتها في إطارات وتنظيمات ومؤسسات وتشريعات...»[1].

إذن كان عهد الوحدة هو بداية الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية الأساسية في العالم العربي، وانطلق القيمون على الحكم في شعارات تتصل بحياة الجماهير ومصالحها، كتلك التي تتحدث عن طريق

---

(١) برهان الدجاني: «ما أسهم به المؤلفون العرب في المائة سنة الأخيرة في علم الاقتصاد؟» فلسطين في نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مئة سنة، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٦٥، ص ٧٢ ـ ٧٣.

« الوحدة والاشتراكية » وعن « المجتمع الإشتراكي الديمقراطي التعاوني »(*) .. ولكن ماذا كان نصيب هذه الشعارات من التطبيق ؟ وهل أحدثت هذه التدابير تغييراً جذرياً في بنية المجتمع ؟

(*) إن أهداف الخطة المرسومة تتحدد كالآتي: أن تحقق الخطة سياسة الدولة في خلق المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني بزيادة الدخل القومي وتحسين توزيع الثروة القومية بين المواطنين. وهبي غزال: التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية للطباعة والنشر ، القاهرة، ص ٢٤٤ .

أولاً ـ سوريا :

١ ـ التخطيط التنموي في سوريا :

لم يكن التخطيط الذي لجأت إليه حكومة الوحدة جديداً على سوريا ، فقد شهدت البلاد تطوراً في التشريعات الاقتصادية منذ سنة ١٩٥٥ . ومنذ زوال السيطرة الأجنبية السياسية وسوريا تحاول أن تحدث فك ارتباط بينها وبين الاستعمار ، فقد تحلّلت من الارتباط بالنقد الفرنسي عام ١٩٤٩، وأصبح إصدار النقد ، الذي يعدّ أهم مظهر من مظاهر السيادة والاستقلال، من وظائف مصرف سوريا المركزي الذي باشر أعماله في منتصف عام ١٩٥٦.

كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية حاولت الحكومات السورية المتعاقبة أن تسنّ بعض الشرائع لحماية الصناعات المحلية عن طريق رفع معدلات التعريفة الجمركية على كثيرٍ من البضائع المستوردة.

وبالرغم من استقدام بعض البعثات الاقتصادية لدراسة هيكلية الاقتصاد الوطني وكيفية تطوره، كبعثة اسكندر جيب وشركاه سنة ١٩٤٦، وبعثة خبراء البنك الدولي سنة ١٩٥٤ التي تولّت إجراء دراسة عامة لإمكانيات سوريا الاقتصادية وتقديم التوصيات بشأنها ، إلاَّ أن كل هذه الدراسات بقيت حبراً على ورق ولم تؤدِّ إلى اعتماد تخطيط محدّد من جانب الحكومات ، لأن هذه الحكومات كانت

تتعاقب بسرعة مذهلة نتيجة للانقلابات العسكرية التي توالت على سوريا في تلك الفترة.

وكان المجلس الاقتصادي الأعلى الذي نص عليه دستور ١٩٥٠ ولم يتم العمل بموجب هذا القانون إلاَّ في سنة ١٩٥٥، كان هذا المجلس أوّل خطوة لتنسيق المجهودات الحكومية. وهكذا نستطيع القول إنه ابتداء من هذا التاريخ أدخلت فكرة التخطيط إلى سورية وإن كان بصورة بدائية، ولن يصبح التخطيط أداة للتوجيه الاقتصادي إلاَّ مع بدايات عهد الوحدة. لقد كان تصدّي النظام الجديد لمشكلة الأرض باعتبارها أهم وسيلة إنتاج عرفتها البشرية، أول خطوة على طريق التنظيم الاقتصادي، كما أصبحت دراسة مشاكل المجتمع كلها عملياً وإعداد التخطيط الشامل لها والمتناسق ضرورة ملحّة، وكان يعني ذلك دفع البلاد على طريق التقدم وخلق مجتمع جديد بعلاقاته وفكره ومفاهيمه وإيديولوجيته...

لِنَرَ كيف تجلت هذه الأهداف، وأين؟ وماذا كان نصيبها من التحقيق؟

أ ـ في الزراعة:

«في عام ١٩٥٧ وهو العام السابق لإعلان الوحدة كان عدد سكان سورية ١٦٥٠، ٤ ملايين نسمة، يشكل سكان الريف منهم أكثر من الثلثين، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة»[١].

---

(١) بدر الدين السباعي: المرحلة الانتقالية في سورية، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٥، ص ٥٦.

لقد كانت المشكلة الزراعية في سورية، شأنها في ذلك شأن البلدان المتخلفة، معقدة جداً وتتطلب فهماً خاصاً لتطبيقها، ومعالجة جذرية لأصولها وتحديداً واضحاً لمسارها، فكيف جابه النظام الجديد المشكلة؟

كانت البداية مع صدور قانون العلاقات الزراعية، سنة ١٩٥٨ الذي كان هدفه الأساسي هو «استثمار أرض الوطن بصورة صالحة، وإقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين...»[١].

ثم تبعه في نفس العام قانون الإصلاح الزراعي، الذي أوجب على الملاك الذين يملكون أكثر من ٨٠ هكتاراً من الأراضي المروية والمشجّرة أو ٣٠٠ هكتار من الأراضي البعلية أن يتقدموا بإقراراتهم، فتبين بعد توزيع هذه الإقرارات أن ٣٢٤٠ مالكاً في سوريا يملكون أو يتصرفون بمساحات قُدّرت بشكل أولي بـ ٢،٣٧٥ مليون هكتار.

ومهما يكن من أمر هذا القانون الذي لم يكن كافياً في ظل علاقات اقطاعية متجذّرة وفي ظل التهرب الذي أباحه القانون بنقل الملكية للأولاد والزوجة، إلاّ أن قانون الاصلاح الزراعي هزّ سلطان الملاكين الكبار ومسّ الأساس الاقتصادي لسلطتهم، ولقد كان لصدوره أثر كبير على تدعيم قانون العلاقات الزراعية الذي صدر قبله بعدة شهور.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

لا شك أن هذا القانون، الذي وضعه أناس يرجعون بأصولهم إلى البرجوازية الصغيرة، لم يحمل حلولاً جذرية لبؤس الفلاحين واستبدادهم، ذلك لأن الانتماء الطبقي لهؤلاء القادة لا يسمح لهم بأن يسيروا بثورتهم حتى النهاية، وهذا يتضح من النص الذي ورد في قانون العلاقات الزراعية. « استثمار أرض الوطن بصورة صالحة، وإقامة علاقات عادلة بين المواطنين ». إن هذه « المهمة الصالحة لكل الناس »[1] ولكل المواطنين، وهذه اللغة الغامضة التي تضع الجميع بدون تمييز في خانة واحدة، ليست سوى تعبير عن التغييب المقصود الذي تمارسه هذه الطبقة لصالح تطلعاتها، فهي تمثل مصالح كل الناس وكل المواطنين والتي هي أيضاً « مطابقة للتجربة ولموقف المجموعة التي تدافع عنها »[2]:

وهكذا نلمس من خلال النصوص أن هذه الطبقة وهي تشرع لطبقة غير طبقتها، للطبقات المضطهدة تاريخياً، إنما تحذر هذه الطبقة، ونشاطها وتمتعها بالحرية اللازمة، وهذا يتضح أيضاً من خلال النصوص التي حظرت العمل السياسي في النقابات والاشتراك في المظاهرات والاجتماعات السياسية(*).

---

(١) Pierre Ansart: Les idéologies politiques. P.U.F. Paris, 1977, page 8.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(*) يذكر بدر الدين السباعي أنه في اليوم الذي صدر فيه قانون الإصلاح الزراعي أي في ١٩٥٨/٩/٢٧، صدر القانون رقم ١٦٢ المتعلق بحالة الطوارىء، كما صدر في اليوم المذكور القرار رقم ١١٧٤ القاضي باستمرار إعلان حالة =

ب ـ في الصناعة:

لقد كان لقيام الوحدة دور هام في تنشيط الصناعة ولإقامة المزيد من المشاريع الصناعية وذلك لمواجهة متطلبات السوق الجديدة الواحدة، وإذا كان القطاع الخاص في المرحلة السابقة هو الذي قام بمعظم النشاط في عملية التصنيع، فإن دور القطاع العام في هذه المرحلة سيكون أكثر بروزاً. ذلك لأن القطاع الخاص الذي اندفع بقوة طوال سنوات الوحدة الثلاث إلى إقامة المنشآت الصناعية الاستهلاكية في ظل الرعاية والحماية التي منحتها أجهزة الدولة له، سيتراجع ويتوقف بعد صدور قوانين التأميم، وتعريب المصارف وشركات التأمين العاملة في البلاد. ولقد استمر هذا الحال حتى بعد الانفصال واستلام البرجوازية السورية الحكم من جديد.

ويلاحظ من دراسة التوزع الصناعي في البلاد مدى مشاركة القطاع الخاص في القطاع الصناعي، فيذكر يحي عرودكي في كتابه الاقتصاد السوري الحديث أن رأس مال الشركات الصناعية المساهمة قد أصبح عام ١٩٦٠، في حدود مبلغ ١٨٨,٦ مليون ليرة سورية وأن عددها تجاوز الـ ٧٥ شركة بينما في عام ١٩٥١ كان ٥٦ شركة برأس مال يساوي ١٠٣,٥ مليون ليرة وعام ١٩٥٧، أي العام الذي سبق الوحدة ٤٨ شركة برأس مال قدره ١٦٤,٣ مليون ليرة سورية،

= الطواريء في الإقليمين. المرحلة الانتقالية في سورية، ص ١١٠ ـ هامش رقم ـ ١ ـ.

أي إن الزيادة خلال ثلاث سنوات الوحدة كانت بنسبة ٥٦,٢٪ من حيث العدد و١٤,٦٪ من حيث رأس المال(*).

أما نسبة إنتاج الصناعات الرئيسية فقد تطورت عمّا كانت عليه بالنسبة لسنة الأساس (١٩٥٦)، وتنامت من ١١٢ عام ١٩٥٧ إلى ١٢٥ عام ١٩٥٨ إلى ١٢٧ عام ١٩٥٩ وإلى ١٤٢ عام ١٩٦٠ ثم إلى ١٥٥ عام ١٩٦١، أي إن الزيادة خلال سنوات الوحدة الثلاث كانت بنسبة ٢٥٪، ٢٧٪، ٤٤٪ عمّا كانت عليه بالنسبة للإنتاج في نهاية عام ١٩٥٦(**).

ولكن هذه الزيادات كانت تذهب بأكثرها إلى جيوب المساهمين وأصحاب الشركات الذين كانوا يجنون أعظم الأرباح من استغلال جهود العمال والتهرب من الضرائب والرسوم. وهكذا رأت الدولة، دولة الوحدة، أنه لا مناص من إنشاء قطاع عام قومي، خاصة وأن تجربة القطاع الخاص قد بيّنت أنه ينطلق في مشاريعه من نظرة تجارية بحتة، وأنه يقتصر في مشاريعه الصناعية على الصناعات الخفيفة التي تدر الأرباح الكثيرة والصناعات الاستهلاكية ذات المردود السريع، وبالتالي لا يتقدم للمساهمة بالمشاريع التي تتطلبها التنمية. ويورد بدر

(*) لمزيد من التفاصيل عن التوزع الصناعي، يراجع يحيى عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٥١ وما بعد.

(**) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦١، المديرية العامة للإحصاء، نقلاً عن عرودكي، الاقتصاد السوري، ص ٢٥٢.

الدين السباعي في كتابه « المرحلة الانتقالية في سورية » « أن الشركات التي تمثل الرأسمال الوطني المنظم، المعبر عن مصالح الرأسماليين أوضح تعبير، لم تطرق إلاّ عدداً محدوداً من النشاطات التي يمكن أن تؤمن لها الربح الأوفر، بالجهد القليل، وتمكنها من الابتعاد عن المخاطر وتجنبها بذل الرساميل الكبيرة »(١).

وقد كان هؤلاء الرأسماليون تجاراً وصناعيين « أسياد التشابك بين قطاع التجارة وقطاع الصناعة في فروعه الثلاثة الرئيسية: الغذائية والنسيجية والكيماوية بالإضافة إلى مساهمة بعضهم بعضاً في فروع وقطاعات أخرى... »(٢).

لقد كان وعي الحاكمين، لهذه المسألة، واضحاً، لذلك كان لا بدَّ من دفع القطاع العام(*) في إطار الخطط المتنامية، وبناء على هذه الرؤية، صدرت قوانين التأميم الشهيرة التي جعلت البرجوازية تسرع في مشاريعها الانفصالية، وكان الانفصال، بعد ثلاثة أشهر فقط من

---

(١) بدر الدين السباعي: المرحلة الانتقالية في سورية، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٢٩؛ أيضاً لإيضاح « امتناع الرأسمالية عن المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية، والإصرار على رفض تمويل التنمية والسعي لإحباط جهود الدولة من أجل التصنيع... ». قارن الدكتور فؤاد مرسي: « التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري »، الطليعة، السنة الأولى، العدد ٧، ١٩٦٥.

(٢) السباعي: المصدر السابق، ص ٢٣٥.

(*) محمد حسنين هيكل: « ما هو القطاع العام وما هي غاياته؟ »، الأهرام ١٤ ـ ٧ ـ ١٩٦٢. أيضاً فؤاد مرسي، مصدر مذكور سابقاً.

صدور هذه القوانين، ضربة قوية لكل الأحلام والآمال التي عقدتها الجماهير على دولة الوحدة.

بالطبع مع الانفصال ستبقى الأمور معلّقة، ويسود الوضع الاقتصادي فوضى كبيرة. فمن ارتداد على قوانين الإصلاح الزراعي، إلى ادّعاء «الاشتراكية الصحيحة» إلى شعارات بقيت في إطار الإدّعاء والأخذ والرد. القطاع العام جمّد، والقطاع الخاص تردّد في الدخول بمشاريع جديدة بالرغم من الوعود التي أغدقت عليه، وظلّت الأمور تراوح مكانها إلى أن صدرت التشريعات الجديدة سنة ١٩٦٥ التي قضت بتأميمات جديدة شملت الصناعات الأساسية كالغزل والنسيج والأحذية والمحفوظات والمصنوعات النباتية وغيرها مما لم تطلها قوانين التأميم الأولى.

ج - في التجارة:

لعبت التجارة الخارجية دوراً بارزاً في حياة الشعوب، وكانت في أساس تطور وتراكم الرأسمال العالمي (سمير أمين). أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن قطاع التجارة الخارجية يُعدّ من أبرز القطاعات الاقتصادية، وتدل المكانة التي يحتلها في الاقتصاد والتركيب السلعي داخل هذا القطاع على مدى استقلالية الاقتصاد أو تبعيّته.

ويسند التخطيط الاقتصادي دوراً فعالاً للتجارة الخارجية في استراتيجية التنمية وذلك من خلال تحديد الدور اللازم والفعال

للصادرات في خدمة عملية التنمية، وللمستوردات وما توفره من أجهزة ووسائل إنتاج لهذه الغاية أيضاً.

إن الأهمية القصوى للتجارة الخارجية تتأتّى، فضلاً عن موقعها داخل عملية التنمية، من ارتباط الاقتصاد بالعالم الخارجي، ولكن هذا الحكم ليس مطلقاً، فالتجارة الخارجية مثّلت ولا تزال تمثّل بالنسبة للعالم المصنّع، مورداً هاماً لتراكم رأس المال المالي الذي يوظف في الصناعة الإنتاجية، وفي مراكز تطوير الصناعات والتكنولوجيا، أما التجارة في البلدان المتخلفة فهي تمثّل درجة التبعية لهذا البلد؛ حتى وإن كان بلداً مصدّراً، ولنا أمثلة على ذلك في البلاد البترولية التي تتفوق نسبة صادراتها على نسبة وارداتها، ولكن التخصص الإنتاجي هو الذي يجعلها في تبعية مطلقة لكل الحاجات الأساسية والتي لا يتمّ الحصول عليها إلاّ عن طريق الاستيراد.

أما بالنسبة إلى سوريا، فقد لعبت التجارة الخارجية وما تزال دوراً هاماً في حياتها الاقتصادية نظراً للموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع به، ونظراً للظروف السياسية التي توالت عليها وخاصة في ظروف الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت الحرب قد عرقلت تصدير بعض المنتجات وجعلت الاستيراد أيضاً متعذّراً، إلاّ أنها من ناحية أخرى أتاحت ظروفاً جديدة لنمو بعض فروع النشاطات الاقتصادية في هذا القطر. فقامت بعض الصناعات الجديدة، وتوسّعت بعض المؤسسات الأخرى مما وفّر بعضاً من التراكم المالي، هذا التراكم الذي جعل كيان التجارة الخارجية يزداد بعد الحرب؛ أولاً على مستوى الصادرات، حيث

زادت صادرات القطن، وخاصة أثناء الحرب الكورية، وعلى مستوى المستوردات أيضاً. ولكن الاختلال كان يكبر دائماً وبتواتر هندسي كبير مما دفع البرجوازية السورية إلى ممارسة بعض الإجراءات لحماية الإنتاج المحلي، فتمّ رفع معدلات الرسوم الجمركية، وزيدت هذه الرسوم في عهد الوحدة على أنواع أخرى لم يكن إنتاجها المحلي يسدّ متطلبات الاستهلاك، في حين خُفّضت على عدد من البضائع الضرورية لعملية التنمية كالآلات والتجهيزات الصناعية والزراعية وعدد من المواد الأولية والأساسية في الزراعة والصناعة. وقد أدّت هذه الإجراءات إلى تغيير ملحوظ في التركيب السلعي وبدأت آثاره تظهر بوضوح بعد البدء بتطبيق خطة التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٠.

إن الخطة الاقتصادية هي مجموعة المهمات والأهداف التي توضع للبناء الاقتصادي ككل وللفروع الاقتصادية كلّ على حدة، فما هي الأهداف التي وضعت للتجارة في سوريا؟

إن المهام الأساسية لخطة التجارة يجب أن تسترشد المهام الأساسية للخطة العامة، ولذلك فهي تتضمن التصدير والاستيراد، حجماً وتركيباً هيكلياً وتوزيعاً جغرافياً، بشكل يؤمّن إلى أقصى حدّ ممكن الأهداف الموضوعة لها ضمن الخطة، لذلك ابتدأ الاهتمام بوضع بعض المؤشرات للتجارة الخارجية مع الخطة الخمسية الأولى، وقد حدّدت أهداف الخطة الخمسية الثانية على صعيد التجارة الخارجية كما يلي:

١ ـ زيادة حجم الصادرات من ٦٦١ مليون ل.س. عام ١٩٦٥ إلى ١٠٦٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠.

٢ ـ زيادة حجم الاستيراد من ٨٢٢ مليون ل.س. عام ١٩٦٥ إلى ١١٥٢ مليون ليرة عام ١٩٧٠.

ولقد كان التقدير المبدئي أن تغطي الصادرات نسبة ٩٢٪ من نفقات الاستيراد، ولكن الذي جرى أنها غطّت فقط ٦٠٪ سنة ١٩٦٦ وأصبحت هذه النسبة ٥٦,٤٪ عام ١٩٧٠ (*).

أما في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)، فقد حدّدت معدلات زيادة المستوردات من السلع والخدمات بـ ٥٪ سنوياً، بحيث ترتفع هذه المستوردات في عام ١٩٧٥ إلى ١٢٧,٦٪ عن مستواها في سنة الأساس. كما حدّد معدل التصدير بزيادة لا تنقص عن ٦,٥٪ سنوياً بحيث ترتفع هذه الصادرات عام ١٩٧٥ إلى ١٣٧,٥ عن مستواها في سنة الأساس. وحدّدت أهداف قطاع التجارة الخارجية في هذه الخطة كما يلي:

- تغيير التركيب الهيكلي للصادرات والواردات.
- الحدّ ما أمكن من المستوردات غير الضرورية.

ولكن الذي حصل هو العكس، فارتفعت المستوردات إلى ٣٥٣,٦٪ ووصلت الصادرات إلى ٣٤٣,٩٪ مما يدلّ على تجاوز مخيف للأرقام والتي كانت مخططة بـ ١٣٧,٥٪ للصادرات و١٢٧,٥٪ للمستوردات.

(*) الأرقام مأخوذة من كتاب: التجارة الدولية والبلدان النامية. مثال سورية. د. منير الحمش، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٧٩، ص ٣٤٥.

وهكذا نجد أن التخطيط ابتعد كثيراً عن الواقع.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى مفهوم التجارة الداخلية التي تعتبر جسراً تعبر عليه المنتجات الوطنية والأجنبية إلى السوق بهدف التوزيع والاستهلاك، وهي بهذه الصفة تمثّل عملية تبادل وتداول متكاملة. إن ذلك الفهم للتجارة الداخلية يطرح السؤال حول ملكية هذا القطاع، إذ إن بقاء التجارة الداخلية في حيازة القطاع الخاص يعرض السوق للتلاعب بالأسعار وللاحتكار وفي الأرباح الكبيرة وممارسة البيع في السوق السوداء.

ولم تجرِ أية محاولة جادّة في سوريا للحدّ من سوء استخدام السوق الداخلية بالرغم من التشريعات التي طالت التجارة الخارجية، فظلّت التجارة الداخلية ملكاً للقطاع الخاص. حتى أن المؤسسة الاستهلاكية التي أنشئت بالمرسوم التشريعي لسنة ١٩٦٥، بقيت في حدود تنظيم التجارة الداخلية؛ وبالرغم من تزايد نشاط القطاع العام في مجال التجارة الداخلية، إلاّ أن القطاع الخاص ظلّ مسيطراً على تجارة المفرّق والتجزئة معرّضاً السوق للهزّات والأسعار للتضخم.

٢ ـ السياسة التنموية في سوريا :

لقد ساد التفكير المركنتيلي على الاقتصاد منذ بدايات القرن السادس عشر ، وأساس هذا التفكير هو في القول إن ثروة الأمم تقوم على ما تمتلكه من ذهب وفضة ، ومن أجل تحقيق ذلك يجب العمل بكافة السبل لتحقيق الفائض في الميزان التجاري ، ولذلك اعتبر النشاط التجاري أهم النشاطات الاقتصادية في الدولة . ولا شك أن هذه النظرة تغيّرت وتطوّرت كثيراً . فسادت فكرة حرية التجارة القرون الذهبية للثورة العلمية ، ودعا الاقتصاديون إلى عدم تدخل الدولة في الأعمال الاقتصادية وترك أمر تنظيمها لنشاط السوق . ولكن الأزمات الاقتصادية التي هزّت الرأسمالية العالمية ، وتوالت بصورة دورية ، دفعت الدولة إلى التدخل من جديد ، وبرزت أساليب للتنهيج والبرمجة من جديد ، هدفها تنظيم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

إن التخطيط الاقتصادي يولّد إمكانيات مماثلة من أجل الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة في بلد من البلدان . وبعد التطوّر الذي حصل في النظام الرأسمالي العالمي ، تطوّر تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وبدأت مختلف البلدان تتبع نوعاً من التخطيط التأشيري ، الذي لا يهدف إلى إدخال تعديلات جوهرية على علاقات الإنتاج ولا على علاقات التملّك ، وإنما يهدف فقط إلى وضع مؤشرات أو أرقام توجيهية لمسار فروع الاقتصاد الوطني بقصد المحافظة على هيكل الاقتصاد الرأسمالي وحمايته وتدعيمه . وأما التخطيط الاقتصادي فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنشوء النظام

الاشتراكي وتطوّره، وهو يعتبر نتيجة مباشرة للملكية الاجتماعية لقسم رئيسي من وسائل الانتاج.

من هذا الفهم نحاول وضع بعض الملامح «التأشيرية» للسياسة التنموية في سورية. فلقد كان واضحاً، ومنذ تطبيق الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠، أن الاتجاه إلى إقامة قطاع عام لا تعني الاستغناء عن القطاع الخاص، بل إن «التشريعات الخاصة بالتأميم لم تتضمن أية نصوص من شأنها تقليص الرعاية والاهتمام بالقطاع الخاص، وإنما بقيت المشاريع التي بحوزته تتمتع بنفس الفوائد، والمميزات السابقة..»[١].

لقد تميّزت الخطة الخمسية الأولى عن غيرها من البرامج بأنها هدفت لأن تكون مخططاً شاملاً للتنمية الاقتصادية في البلاد، وأن تنسق بين القطاعات المختلفة، الصناعية والزراعية، وأن توجد التكامل بينها، وقد وضعت الخطة بعد تقرير مجموعة من الخبراء وتضمن مبلغ ٥٦٠ مليون ليرة سورية للتصنيع وُزّع بين المشروعات البترولية والصناعات التحويلية والكفاية الانتاجية والتدريب المهني.

فبرنامج التنمية المُعدّ للصناعة يقوم على أساس الاعتماد على الصناعات المحلية، وذلك ضمن سياسة الإحلال محل الواردات حتى تستطيع الدولة أن تحدّ من استيراد المواد التي يمكن تصنيعها محلياً، وعلى هذا نرى «أن الخطة المرسومة للتنمية الاقتصادية للإقليم تقوم على سياستين متكاملتين، إذ إن برنامج التنمية في القطاع الزراعي

---

(١) يحي عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، الجزء الأول، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣١٦.

سيؤدي إلى زيادة التصدير بعد الاكتفاء المحلي، وفي الوقت نفسه سيؤدي فائض الانتاج الزراعي إلى تمويل القطاع الصناعي...»[1].

بالطبع لم يكن الانفصال وحده المسؤول عن عدم تنفيذ الخطة، وإنما سنرى فيما بعد أن البُعد الاستراتيجي للتخطيط الاقتصادي لم يلحظ كيفية الوصول إلى الأهداف الأولى للتخطيط والتي هي «إعادة تنظيم الصناعة بإحلال العلاقات الاشتراكية الانتاجية محل العلاقات الرأسمالية...»[2]. وماذا كان يعني التخطيط بالنسبة للحزب:

«إن العمل التخطيطي يتصف بالاستمرارية، فالإطار العشري يتضمن الأطر الخمسية، والإطار الخمسي يتضمن الخطط السنوية، فإخراج الخطة السنوية يعتبر عملياً لتحقيق جزء من الهدف الخمسي، وبالتالي فإن تتبع تنفيذ الخطة السنوية يهدف إلى معرفة الحقائق التي يتم التوصل إليها والتي لها علاقة مستقبلاً بتحقيق أهداف الخطة الخمسية»[3].

إن هذا الغموض الذي يلفّ الكلمات ليس أمراً عفوياً بالطبع، بل هو ذو طبيعة إيديولوجية تتحدّد بانتماءاتها الطبقية وتحالفاتها المرحلية، أما مؤشرات النمو الصناعي التي ترتفع من ١٧٣ عام

---

(١) وهبي غزال: التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت.، ص ٣٣٧.

(٢) يحيى عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٢١.

(٣) سورية الثورة: منشورات مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، د. ت. ص ٣٣.

١٩٦٣ إلى ٣٥٦ عام ١٩٦٩ بالمقارنة مع سنة الأساس (١٩٥٦ = ١٠٠) فهي لا توضح شيئاً، إذا علمنا أن التركيب الهيكلي للاقتصاد هو الذي يحدّد في نهاية التحليل الاتجاه التنموي العام.

فالتركيب الهيكلي للصناعات هو الذي يحدّد درجة التقدم والتطور الصناعي في بلدٍ ما، ويقاس ذلك بالمركز النسبي الذي تحتله صناعات السلع الانتاجية، وصناعات السلع الثقيلة من مجموع صافي الانتاج الصناعي، من هنا فإن السمة الأساسية للصناعات التي تقوم في البلدان النامية، في مرحلة تحولها من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الزراعي الصناعي، هي أنها صناعات خفيفة استهلاكية تعتمد بالدرجة الأولى على تحول الانتاج الزراعي الحيواني إلى منتجات استهلاكية.

إضافة إلى ذلك فإن صدور قوانين التأميم سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٥ لم تؤدّ إلى ما كان متوقعاً وما كان الجميع يظن أنه سيحدث، فلم يتقلص حجم القطاع الخاص، بل تبيّن من خلال الاحصاءات أن حصة هذا القطاع من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة كانت سنة ١٩٦٥ بنسبة ٣٦,١٪ وهذه النسبة تعدّ عالية إذا أضيفت إلى المشكلات الأخرى التي تعاني منها البلاد[١].

---

(١) يحي عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٥٠.

ثانياً ـ مصر:

١ ـ خطط التنمية في الإيديولوجيا الناصرية:

ترتبط التنمية الزراعية والتنمية الصناعية بعلاقات معقّدة، فالتصنيع الناجح يعتمد على إسهام الزراعة (المواد الأولية ـ توسيع الأسواق) وغالباً ما يكون مسبوقاً بثورة زراعية، فيأتي التصنيع عندئذ توظيفياً لنتائج هذه الثورة واستمراراً لها في عملية ديالكتيكية توظف الزراعة في الصناعة وتستخدم الثورة الصناعية في إنماء الزراعة وتقدمها.

فماذا عن التنمية الاقتصادية في مصر؟

لم يكن تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية، منذ ثورة ٢٣ يوليو، أمراً جديداً على الاقتصاد المصري، فمنذ ثلاثينات هذا القرن ساعدت الدولة على تنشيط الزراعة وعبّرت في إجراءات الحماية التي اتخذتها عن رغبتها في حماية الصناعة الوطنية الوليدة.

وكان للنصر المتزايد الذي نما طرداً مع الحرب العالمية الثانية، والارتفاع الهائل في الأسعار والانخفاض المستمر في الأجور، أثراً بارزاً في القرارات السريعة التي اتّخذتها الدولة لمراقبة الأسعار وبعض الحاجات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة، وأخذت كلمات كالتخطيط والإصلاح الزراعي تأخذ طريقها إلى المناقشات والأفكار المتداولة بين المثقفين والشخصيات السياسية والمصلحين الاجتماعيين، وقد صوّر ط. ت. شاكر هذا الوضع على الشكل التالي:

« جماهير العمال والفلاحين وقطاعات كبيرة من البرجوازية

الصغيرة والمثقفين تنشد تغييراً جذرياً يطيح بالنظام الملكي الاقطاعي والبرجوازي العميل لتقيم حكماً وطنياً شعبياً ثورياً »[1].

فمند سنة ١٩٥٤، أي بعد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، كانت الاستثمارات الحكومية مقصورة على المشاريع الكبرى المتوارثة من الثلاثينات وهي الري، النقل، والمرافق العامة بما فيها الكهرباء.

ولم يكن لثورة ١٩٥٢ برنامج اقتصادي محدّد، فالضباط الأحرار لا يملكون ولا يدّعون أنهم يملكون إيديولوجية محدّدة واضحة، لأن التنازع الإيديولوجي كان الصفة المميّزة لهذه المجموعة، فمن الاتجاه الإسلامي المحافظ الذي لم يكن بعيداً جداً عن أجواء الإخوان المسلمين، إلى الاتجاهات اليسارية التي كانت على صلة وثيقة بالإيديولوجيات والنظريات الحديثة كالماركسية.

ولقد كان البرنامج الاقتصادي الذي طرحته الثورة بسيطاً لا ينطبق على أي تهديد للمشروع الخاص، بل كان يهدف إلى تدخل الدولة في الاقتصاد وتنظيمه بصورة أفضل، فاشتمل على الإصلاح الزراعي والتصنيع مع الاستثمار العام في الصناعات التي ثبت أنها لا تغري القطاع الخاص، وكان هذا البرنامج يهدف بالدرجة الأولى إلى مزيد من الحماية للصناعة المحلية ولكنه لم يتحول أبداً إلى خطط متكاملة.

وللوصول إلى فهم حقيقي لفحوى عمليات التنمية في مصر، علينا

---

(١) ط. ت. شاكر: قضايا التحرر الوطني والاشتراكية، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٠.

أن نشير إلى خصائص الاقتصاد المصري عشيّة الثورة، وتطابق الخطط مع بنية هذا الاقتصاد من جهة وعلاقتها بالأهداف الموضوعة من جهة أخرى.

أ ـ خصائص الاقتصاد المصري عشية الثورة:

لعلّ السمة البارزة للاقتصاد المصري، وهي إحدى السمات التي يشترك فيها مع اقتصاديات العالم الثالث، هي سمة التخصص الاقتصادي، فلقد لعب البناء الزراعي ولا يزال يلعب دوراً رئيسياً في مجمل البنيان الاقتصادي، حيث ساهم القطاع الزراعي بحوالى ٤٢٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٤٥، بينما لم تولّد الصناعة إلاّ دخلاً ضئيلاً يوازي حوالي ١٢٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت، كما أن القطاع الزراعي كان يستوعب حوالي ٥٨٪ من القوى العاملة سنة ١٩٤٧ بينما استوعبت الصناعة وباقي القطاعات حوالي ٦٪ من إجمالي العمالة في نفس الوقت(*).

ولا يقتصر الأمر على أولوية الزراعة على الصناعة في الهيكل الاقتصادي العام، بل إن التخصّص الزراعي المونوبولي الوحيد (زراعة القطن)، هذه الزراعة التي فرضت على مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث تمّ تحويل مصر إلى مزرعة للقطن لخدمة مصانع النسيج في لانكشير. هذا التخصّص الزراعي هو الذي جعل

(*) الأرقام مأخوذة من دراسة الدكتور عمرو محيي الدين حول «اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي»، الفكر العربي، العدد (٤ ـ ٥) ١٩٧٨، انظر أيضاً نفس الدراسة منشورة في «مصر في ربع قرن»، تحرير سعد الدين ابراهيم، منشورات معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨١.

الصادرات تعتمد على حظ سلعة واحدة، وتخضع بالتالي لتقلبات السوق العالمية(*) . فقد كانت نسبة القطن الخام تصل إلى حد ٨٠٪ من مجموع الصادرات المصرية، وكان ذلك كافياً لربط السوق المصرية بالسوق العالمية ارتباطاً عضوياً شديداً.

أما بالنسبة للملكية الزراعية فقد أشار محمود عبد الفضيل في دراسته حول «التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري»(**) .

إن «أبرز الملامح هو التركيز الشديد في ملكية الأرض والتزايد السريع لعدد الملاك الصغار بالنسبة لرقعة الأرض التي يمتلكونها . ففي ١٩٥٢ مثّل كبار الملاك (المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من ٠,١٪ من إجمالي عدد الملاك بينما استحوذوا على ٣٠٪ من الأرض الزراعية وامتلكوا مع متوسطي الملاك (ملاك من خمسة إلى خمسين فداناً) حوالي ٦٥٪ من الأرض. وفي الجانب الآخر من الصورة لم تستحوذ الأغلبية العظمى من الملاك (٩٤,٤٪) إلاّ على ٣٥٪ من إجمالي مساحة الأرض»(١) .

(*) ولنا الآن في الحصص التصديرية للبترول مثل واضح على الخضوع للسوق العالمية حيث نرى كيف تتحكم السوق العالمية باقتصاد الخليج بدل أن تتحكم الدول المصدرة بالدول المستوردة...

(**) محمود عبد الفضيل: «التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠.

(١) محمود عبد الفضيل، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٠. انظر أيضاً أنور عبد الملك: Egypte société militaire، مصدر مذكور سابقاً، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

وللإيجاز في وصف ملامح الصورة الاقتصادية نستطيع أن نقول إن الاقتصاد المصري عشية الثورة كان اقتصاد المشروع الخاص، ففي عام ١٩٥٢ كانت مساهمة القطاع الحكومي لا تتعدّى ١٦٪ من الناتج المحلي بينما تخطّى القطاع الخاص ٨٤٪ من معدل الدخل المحلي العام(*).

إن هذا العرض الموجز للواقع المصري في أوائل الخمسينات يسمح لنا بالدخول في تفاصيل عمليات التنمية التي استهدفتها الخطط التنموية، فلقد قرّر دستور ١٩٥٦ «أن التنمية الاقتصادية تتمّ وفق خطط موضوعة»، و«في عام ١٩٥٧ أنشئت لجنة التخطيط القومي وعُهد إليها بوضع خطة للإنماء الاقتصادي، وفي أعقاب حرب السويس حصرت جميع المصارف وشركات التأمين الأجنبية»[1].

كيف تمت التنمية الاقتصادية؟ ما هي أهدافها وحدودها؟ سنحاول عبر دراسة تفصيلية تلمّس المسار العام للتنمية الاقتصادية في مصر الثورة. ونبدأ بالمسألة الزراعية.

(*) لمزيد من التفاصيل يراجع الدكتور عمرو محي الدين، مصدر مذكور سابقاً، ص ٤٦٠. ومع أن الدكتور عمرو محي الدين يقع في مقولات كلاسيكية حول دور الانفجار السكاني واعتباره سمة من سمات التخلف، فإن الأرقام التي يوردها تعتبر معبّرة عن الواقع الاقتصادي المتخلف والتركيب الهيكلي للاقتصاد التابع.

(١) عمرو محي الدين، مصدر مذكور سابقاً، ص ٥٠. أيضاً انظر: Egypte société militaire، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٣٥.

ب ـ خطط التنمية الزراعية:

« عندما قامت الثورة المصرية في الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ كان قد مضى حوالي ستين عاماً على إقرار حق الملكية الفردية في الأرض الزراعية للفلاح المصري في عام ١٨٩١ »[١]. وبالرغم من أن الفترة ما بين هذا التاريخ وتاريخ الثورة كانت قصيرة نسبياً، إلاّ أن خريطة توزيع الملكية تنوّعت وتغيّرت كثيراً، وكانت نسبة التغيير ما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٥٠ أقل بكثير في فئات الملكية الأعلى منها في فئات الملكية الأقل من خمسة أفدنة، ولقد أدى هذا التغيير إلى زيادة حدة اللامساواة في توزيع ملكية هذه الأرض بين مالكيها، وهذا ما يؤكده ارتفاع نسبة التركز في توزيع ملكية الأراضي الزراعية من ٠,٦٩٥ في عام ١٩٠٠ إلى ٠,٧٤١ عام ١٩٥٠[*].

ولكن الحال ستتغيَّر بعد الثورة وستكون المسألة الزراعية في رأس اهتمامات رجال الثورة، وقد تجلّى ذلك في المبدأ الثاني من المبادىء الستة المشهورة التي أعلنها رجال الثورة فور قيامها: « في مواجهة تحكم الاقطاع الذي يستبدّ بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثاني هو القضاء على الاقطاع »[٢].

---

(١) عمرو محيي الدين: مجلة الفكر العربي، ص ٤٥.

(*) الأرقام المستخدمة في هذا الجزء من البحث مأخوذة من دراسة د. أحمد حسن إبراهيم:
« جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ »، الاقتصاد المصري في ربع قرن، الهيئة المصرية للاقتصاد السياسي وللاحصاء والنشر، القاهرة ١٩٧٨.

(٢) الميثاق، ص ١٣.

لقد كان معلوماً أن رفع مستوى المعيشة، وهو أحد الأهداف الرئيسية التي أعلنتها الثورة، يتطلب فهماً جديداً للمسألة الزراعية، وأنه لا أمل في رفع هذا المستوى دون زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي؛ فـ « نصف الدخل القومي يستمد من الزراعة، ويعمل بها ٧٠٪ من قوة العمل »[1]. وكانت الحيازة الملكية بعيدة كل البعد عن العدالة. وهكذا لم يمضِ أكثر من شهور على قيام الثورة حتى صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول في ٩ أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٢.

لقد كان البدء بالإصلاح الزراعي مسألة أساسية في العملية الاقتصادية، خاصة وأن البرجوازية المصرية كانت قد أحست ضرورة إصلاح كهذا منذ ما قبل الثورة، أي منذ ١٩٤٥، حيث طرح ميريت غالي باسم « جماعة النهضة القومية » برنامجاً للإصلاح الزراعي مدته ٢٥ عاماً، ويقضي هذا البرنامج بأن يجمّد شراء الأرض من قبل كبار الملاكين، ويتم توزيع الملكية عن طريق الإرث. ومن جهته راشد البراوي، أستاذ الاقتصاد في كلية التجارة في جامعة القاهرة، طرح برنامجاً لتعديل نظام الملكية العقارية، وذلك لتشجيع الملكيات المتوسطة والصغيرة. وفي سنة ١٩٥٠ طالب النائب الاشتراكي ابراهيم شكري تحديد الملكية بـ ٥٠ فداناً، بينما ارتأى ميريت غالي رفعها إلى ١٠٠ فدان. وأشار سيد قطب من جهته إلى ضرورة استباق

---

(١) الدكتور علي جرتيلي: خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦.

ثورة الفلاحين (*).

فهل كان الإصلاح الزراعي الذي طرحته الثورة بعيداً عن هذه القواعد ؟

لِنَعُدْ إلى الوقائع:

نص قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في ٩ أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٢ ، تحت الرقم ١٧٨، على أن يكون الحد الأعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان، وفي نفس الوقت أجاز القانون للمالك أن ينقل الملكية إلى أولاده بما لا يتجاوز الـ ٥٠ فداناً للواحد، وذلك ضمن حد أقصى مداه ١٠٠ فدان للأولاد وفي مجموعهم.

ولعلّه من المُلفت للنظر، كما يقول الدكتور أحمد حسين ابراهيم: « إن قانون الإصلاح الزراعي الأوّل هو الذي نصّ على عدم تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة، كان هو نفسه الذي نصّ في مادته ٩ على توزيع الأراضي المستولى عليها لصغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة »(١).

وهذا يعني « أن قانون الإصلاح الزراعي الأول وقع في تناقض

(*) لمزيد من التفاصيل حول هذه الدعوات للاصلاح الزراعي قبل الثورة المصرية يراجع أنور عبد الملك في Egypte société militaire ، مصدر مذكور سابقاً، ص ٧٢ ، حيث يشير إلى تأثيرات خارجية من الصين وتأثيرات أميركية، إذ إنه يورد نصاً للجنة الاستشارية في الولايات المتحدة التي اقترحت « دعم الإصلاح الزراعي في البلدان المتخلفة لتثبيت ملكية الأرض. فلن نستطيع النضال ضد الشيوعية، في هذه البلدان، إلاّ بواسطة الإصلاح الزراعي ».

(١) أحمد حسن ابراهيم، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٤٩ .

أضعف في قدرته وفاعليته في الوقاية من حدوث مزيدٍ من التجزئة في ملكية الأراضي الزراعية...»[1].

ويبدو أن الانعطافة الراديكالية في الفكر الناصري كانت نتيجة للوعي المتزايد بعدم صلاحية الخطط الموضوعة وضعف أدائها العام. وهكذا صدرت قوانين ١٩٦١ الشهيرة، وكان قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في ٢٥ أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٦١ قد حمل بعض التعديل لأحكام قانون الإصلاح الزراعي الأول؛ فقد نصّ هذا القانون بخفض سقف الملكية إلى مائة فدان للشخص الواحد على أن يستولي الإصلاح الزراعي على ما زاد عن ذلك. وصدر أيضاً قانون ينصّ على أنه لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصّر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى من الأراضي الزراعية وما في حكمها مساحة تزيد عن ٥٠ فداناً. وقد صدرت هذه القوانين في إطار التنظيم الاقتصادي ووفق الخطة الخمسية الأولى. لذلك سنتحدث عن التنمية الزراعية ما قبل الخطة الخمسية الأولى، وخلال الخطة الخمسية الأولى[*].

وإذا حاولنا أن نتتبع تطور الزراعة ما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٦٠ نرى أن الانتاج الزراعي قد زاد حوالي ٢٨٪، أي بمعدل ١,٢٪ سنوياً. أما الزيادة السكانية فكانت حوالي ٦٢٪ أي بمعدل

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(*) لقد استفدنا من التقسيم الذي أجراه الدكتور عمرو محي الدين ونراه منطقياً، لأن التخطيط بعد عام ١٩٦٥، أي بعد الخطة الخمسية الأولى، أصبح سنوياً ولم يقدم جديداً خاصة في الزراعة كما سنرى.

سنوي قدره ٢٪ سنوياً. وهكذا يتبيّن لنا عجز القطاع الزراعي عن أن يلاحق في إنتاجيته معدل النمو السكاني. أما الانتاج الزراعي فقد زاد ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٤ بحوالي ٤٪، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٠,٨٪، مقابل معدل سنوي للسكان قدره ٢,٤٪، أما في الفترة ما بين سنة ١٩٥٥ و١٩٦٠ فقد زاد الانتاج الزراعي بمقدار ١٩٪، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣,٥٪، وهو معدل يفوق معدل النمو السكاني في هذه الفترة وهو أعلى معدل وصل إليه القطاع الزراعي حتى سنة ١٩٦٥، أي حتى انتهاء الخطة الخمسية الأولى(*).

ومع ذلك لم تكن هذه الزيادة هي المرجوة في قطاع الزراعة، إذا أدخلنا في اعتبارنا إلى جانب زيادة الطلب الناتجة عن عملية التصنيع، فنرى مثلاً أن واردات القمح قد زادت ما بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٦٠ بحوالي ٥ أضعاف(**).

لقد حاولت الخطة العشرية الأولى التي طرحتها الثورة المصرية، أن تنطلق بالزراعة المصرية إلى معدلات أعلى، فجعلت من مضاعفة الدخل القومي هدفاً لها، واستهدفت زيادة الإنتاج الزراعي بحوالي ٥٧٪ ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ على أن يتم تحقيق ٢٨٪ منها في الخطة الخمسية الأولى. ولتحقيق هذا النمو خصّصت الخطة نحو

(*) الأرقام مأخوذة من دراسة الدكتور عمرو محيي الدين: «النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري»، مجلة الطليعة، المجلد الأول، العدد الثالث، آذار ـ مارس ١٩٦٨.

(**) Galal Amin: Food Supply and Economic Development, London, 1966, p. 68.

نقلاً عن عمرو محيي الدين، مرجع مذكور سابقاً، ص ٢٩.

٢٣٪ من الاستثمارات الإجمالية للزراعة، وقد بلغ الاستثمار في قطاع الزراعة والري ٣٥٥ مليون جنيه.(١)

أما معدّل النمو في هذه الخطة الأولى فقد بلغ ٣,٥٪ وهو تقدّم مهم بالنسبة للفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٦٠، ولكن هذا التقدم لم يبلغ مستوى الهدف في الخطة التي استهدفت نمواً يساوي ٥٪، أما المعدل المحقّق فقد مثّل ٦٠٪ من المستهدف، ولكنه بقي متفوّقاً على النمو السكاني الذي كانت نسبته ٢,٨٪ في نفس الفترة.

لقد كانت الاستراتيجية الإنمائية في قطاع الزراعة تتمثل في التركيز بصورة أساسية على التوسع الأفقي، أي زيادة المساحة المزروعة نتيجة للإنفجار السكاني الذي واجهته مصر، والواقع أن هذا التركيز أدّى إلى انخفاض النمو الرأسي وقصوره عن المستهدف في الخطة.

إن قراءة الخطط الإنمائية ومؤشرات النمو توضّح لنا الأهداف الضمنية للإصلاحات الزراعية. فلقد توخّت هذه الاصلاحات بدرجة كبيرة سلطة الأرستقراطية ولكنها دفعت إلى الوجود في الآن نفسه شريحة أغنياء ومتوسطي الفلاحين، وكانت هذه الفئات الأكثر تمركزاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الهيكل

---

(١) الدكتور علي جرتيلي، مرجع مذكور سابقاً، ص ٢٧. أيضاً «النمو الاقتصادي المصري واحتياجات الحرب»، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٠. ولكن حجم الاستثمار كما يذكره عمرو محي الدين هو ٣٩٢، وهذا الرقم مختلف قليلاً عمّا ذكره الدكتور جرتيلي، إلاّ أن النسبة المئوية للاستثمار العام هي نفسها، أي ٢٣٪ من الاستثمار الإجمالي.

الزراعي الجديد ، إذ إن هذه الفئات استطاعت بنفوذها التقليدي في القرية ، والذي تدعّم بفضل الإصلاح الزراعي الذي خرّب الفئات العليا من ملاكي الأرض ، أن تصبح الوريث الوحيد لكل الامتيازات الطبقية : لقد نشأت خلال عمليات التحول الاجتماعي في مصر ، طبقة جديدة تطوّرت نتيجة لتفاعل عوامل كثيرة بعضها تاريخي يتعلق بالخصوصية الموضوعية التي تميّزت بها ثورة ٢٣ يوليو ، والبعض الآخر من صنع التحولات الثورية التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للإصلاح الزراعي والتأميم والتصنيع(*) .

ج ـ خطط التنمية في الصناعة :

« إن التصنيع يعني أكثر من نمو الانتاج »(١) . وهذا يعني أن الأرقام التي سنوردها في هذا الفصل تساعدنا فقط على المقارنة بين ما تمّ في قطاع الصناعة وما تمّ في قطاع الزراعة داخل خطط التنمية التي طرحتها النظرية الناصرية ، إلاّ أننا في كل الأحوال سنعيد قراءة هذه الأرقام بشكل يتيح لنا رؤية العلاقة العضوية بين التركيب الهيكلي للصناعة والاختيار السياسي الذي رافق التجربة الإنمائية في مصر .

(*) حول مفهوم الطبقة الجديدة يراجع عادل غنيم : « قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، الطليعة ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، شباط ـ فبراير ١٩٦٨ .

(١) روبرت مابرو وسمير رضوان : التصنيع في مصر ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والأداء ، نقله إلى العربية الدكتور صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ .

إن أولى التجارب التنموية الحقيقية للاستثمار الصناعي تحققت خلال الحرب العالمية الأولى، فلقد أتاح اختلال التبادل التجاري الفرصة لأفراد البرجوازية المصرية الناشئة أن يقيموا بعض الصناعات الصغيرة كالدباغة والأدوات الجلدية والأثاث، وكثرت معاصر الزيت ونشأت صناعات جديدة كصناعة الورق والفخار والزجاج وغيرها.

بالطبع لقد تطوّرت الأمور بعد الحرب، وخضعت الصناعة الوليدة لدفع آخر نتيجة لسياسة الحماية الجمركية التي تبنّتها الحكومات المتعاقبة. ولنفس الأسباب الأولى أيضاً، أي للاختلال الحاصل في المبادلات التجارية خلال الحرب العالمية الثانية، فقد وفّرت هذه الحرب أيضاً فرصة أخرى للقطاع الصناعي، استطاع فيها أن يزدهر وينمو ويتوسع. ولكن مع ذلك فقد «ظلت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الصرح الاقتصادي ضئيلة، ولم يزد نصيبه في الدخل القومي في أوائل الستينات عن ٩٪، وفي العمالة عن ١٠٪ من قوة العمل»[١].

إن السمات الأساسية للتخلف الاقتصادي ظلّت مرتسمة على ملامح الاقتصاد المصري وتنعكس بشكل أساسي في الصناعة، ويظهر ذلك واضحاً في الإحصاء السنوي لسنة ١٩٥٢ حيث تبيّن أن عدد المنشآت التي تشغل ٥٠ عاملاً أو أكثر لا يزيد عن أربعمائة منشأة، بينما كان السواد الأعظم الباقي «ورشاً» صغيرة يقتصر العمل فيها

(١) الدكتور علي جرتيلي، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٨.

على صاحبها وأسرته، ولا تستخدم قوة محركة ميكانيكية تستحق الذكر، وتشتغل غالبيتها بالتصليح والصيانة، أو إنتاج السلع الاستهلاكية البسيطة، أما عدد «المصانع» التي تشغل ٥ عمال أو أكثر فكان عشرة آلاف يعمل بها ٣٥٠٠٠٠ عامل(١).

وكان لهذا الإهمال المستمر للتنمية الصناعية أن ظهر عجز في الميزان التجاري تزايد بصورة كبيرة ابتداء من ١٩٤٠ ووصل إلى الذروة خلال عام ١٩٥٢، حيث بلغ ٨٠ مليون جنيه(٢).

لقد كانت مظاهر الاقتصاد المصري هي نفسها المظاهر التي تعتري أي اقتصاد متخلّف: انخفاض في مستوى الدخل، انخفاض في معدل الدخل القومي، تمثل الزراعة النسبة الأكبر في معدل الانتاج والعمالة في العمليات الاقتصادية الجارية. هذا إلى جانب اعتماد الاقتصاد المصري على التخصّص الزراعي الذي جنى عليه، وبالتالي جعل الصادرات مقتصرة على سلعة واحدة وحيدة هي القطن الخام.

تلك هي الصورة مع بداية عملية التصنيع، فماذا حدث بعد ذلك؟ وما هي الخطط التي وضعت للصناعة وضمن أية أهداف؟

الخطة الخمسية الأولى:

لقد كان لإنشاء الهيئة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وإنشاء هيئة

---

(١) الدكتور علي جرتيلي، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٩.

(٢) وهبي غزال: التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، مرجع مذكور سابقاً، ص ٦٩.

التصنيع موقعاً هاماً على طريق دفع الصناعة المصرية نحو التقدم ونحو مزيد من التركز في القطاع العام، فأصبح نصيب الاستثمارات العامة إلى جملة الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد المصري حوالي ٩٠٪ منذ عام ١٩٦١، ولا سيما في بداية الخطة الخمسية الأولى.

ولقد تميّزت مجهودات التصنيع خلال الفترة الممتدة بين حلول الثورة واستلامها السلطة والحرب المصرية ـ الإسرائيلية ١٩٦٧، بنمو سريع لعدد الوحدات والمنشآت الصناعية الكبيرة (التي تستخدم ٥٠٠ شخص أو أكثر).

وإذا تتبعنا نمو الإنتاج الصناعي في الفترة ما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٥٩، نجد أن الإنتاج الصناعي قد حقق زيادة قدرها ٢٠٤٪ وهو معدل مرتفع نسبياً لكنه لم يبقَ ثابتاً، فهو ٦٪ ما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٩ وذلك عائد لصعوبات الاستيراد، أما الفترة التي أعقبت ذلك أي ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٤، فقد حقق الإنتاج الصناعي زيادة سنوية بمعدل ٤٪ وهو معدل منخفض بالنسبة للسابق وذلك أيضاً له أسبابه العالمية، أي إنه عائد إلى انكماش بعض الصناعات التي ازدهرت خلال الحرب. أما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٩ فقد زاد الإنتاج الصناعي حوالي ٦,٥٪ وذلك عائد إلى زيادة الاستثمارات في الصناعة نتيجة لبدء دخول الدولة في العمليات الاقتصادية وأخذها على عاتقها بحث عملية التصنيع: لقد كان تدخل الدولة في عملية التصنيع في هذه الفترة متمثلاً في برنامج التصنيع الذي تمت صياغته سنة ١٩٥٧ والذي انضمّ بعد ذلك للخطة الخمسية

الأولى عام ١٩٦٠ [*].

ولكن الصورة تتغير كثيراً إذا قسّمنا الهيكل الصناعي إلى ثلاث مجموعات: « الصناعات الاستهلاكية »، « صناعات السلع الوسيطة » و« الصناعات الاستثمارية »، إذ إننا نجد الهيكل الصناعي لموروث الخمسينات كان يميل بدرجة كبيرة للصناعات الاستهلاكية [١]. فقد كانت الصناعات الاستهلاكية تمثّل ٧٤٪ من القيمة المضافة في سنة ١٩٥٠ فيما تمثّل الصناعات الوسيطة ٢٤٪ من القيمة المضافة في الصناعة في حين أن الصناعات الاستثمارية كانت تمثل ٢٪ من القيمة المضافة في العام نفسه. أما في العام ١٩٦٠ فقد مثّلت الصناعات الاستهلاكية ٦٥٪ من جملة القيمة المضافة [**]. أما إذا تتبعنا تطور الاستثمارات في الصناعة نجد أنها حققت زيادة قدرها ٣٠٪ في الفترة ما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٥٠ وزادت بمقدار ١٥٩٪ بين عام ١٩٥٠ و١٩٦٠.

وهكذا نجد أن الصناعات الوسيطة التي تخدم الصناعات الاستهلاكية أيضاً تمثل ٩٣٪ من الإنتاج الصناعي كله بينما تمثل

(*) اعتمدنا في هذا الجزء من الأبحاث على دراسة الدكتور عمرو محيي الدين: « النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري »، مصدر مذكور سابقاً.

(١) محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، مصدر مذكور سابقاً، ص ٦٩.

(**) نقلاً عن عمرو محيي الدين: النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٢.

الصناعات الاستثمارية نحو ٧٪ فقط. ولقد حافظت هذه النسب على مستواها ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠ ولم تتغيّر إلاّ قليلاً حيث أصبحت الصناعات الاستهلاكية تمثّل ٩٠٪ من صافي الإنتاج الصناعي، بينما تمثّل الصناعات الاستثمارية ١٠٪ فقط (*).

ولكن ما هي أهداف الخطة الخمسية الأولى؟

لقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى مضاعفة الدخل في الصناعة والارتفاع بمعدل النمو السنوي للدخل الصناعي إلى ١٤,٥٪ بالمقارنة مع ٦,٥٪ كمعدل سنوي تحقق في السنوات الخمس السابقة على الخطة. ولتحقيق هذا المعدل من النمو، استهدفت الخطة تحقيق استثمارات قدرها ٤٤٤,٧، وإذا كان ما تحقق من هذه الاستثمارات هو ٤٠٣,٩ مليون جنيه أي بنسبة ٩٠,٦، فإن معدل النمو الفعلي الذي تحقق خلال الخطة لم يتعدّ ٨,٥٪ وهو يمثل ٥٩٪ من النمو المستهدف (١).

ولا نريد بهذا التفصيل تحليل الهيكل الصناعي المصري عن طريق المعالجة الاحصائية، ولكن توزع النسب ونصيب الصناعات القيّمة المضافة هو الذي يسمح لنا بتحديد التغيّرات الهيكلية التي طرأت على القطاع الصناعي.

(*) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١) الأرقام مأخوذة من دراسة الدكتور عمرو محي الدين، مصدر مذكور سابقاً. ويلاحظ اختلاف الأرقام بالمصادر المختلفة. فعلي الجرتيلي يذكر أن الاستثمار الصناعي المنفذ هو ٥١٦ وليس ٤٠٣,٦ فقط. قارن الدكتور علي جرتيلي، مرجع مذكور سابقاً، ص ٣٩.

ويبدو أن التنمية في مجموعة السلع الوسيطة قد ركدت في الستينات بعد أن كانت حققت زيادة كبيرة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٠ من ٢٥,٥٪ إلى ٣٣,٣٪ في حين كان نصيب مجموع السلع التقليدية قد زاد بعد أن كان هبط في الخمسينات (*). ولكن الخطة استهدفت أن تمثّل الصناعات الاستهلاكية ٤٩٪ من القيمة المضافة في عام ١٩٦٥، بينما تمثل الصناعات الوسيطة ٤٣٪، بينما كان مستهدفاً أن تمثل الصناعات الاستثمارية ٨٪ من القيمة المضافة.

ويظهر من هذا العرض الجنوح إلى التركز، من خلال الزيادات الكبيرة للصناعة الاستهلاكية كالمنسوجات، والاتجاه إلى التنوّع من خلال النسب الصغيرة لمجموعة من الصناعات الوسيطة.

أما على مستوى العمالة فلم يكن الحال بأفضل، إذ إن العمالة لم تحقق تقدماً كبيراً، فلقد بلغت مساهمة الصناعة في العمالة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٦٠ حوالي ٢٦٪ من الزيادة في العمالة. ويكمن السبب كما يراه الدكتور عمرو محي الدين في عدم قدرة الصناعة على استيعاب الزيادة في القوى العاملة نظراً لقلة الاستثمارات في القطاع الصناعي.

د ـ في التجارة:

منذ أن تحولت الرأسمالية في مرحلة نموّها المتأخّر إلى إمبريالية، ازداد الاستغلال الاقتصادي للدول المتخلفة، وصاحب النمو في

(*) حول هذه النقطة بالذات تجدر العودة إلى روبرت مابرو: التصنيع في مصر، مصدر مذكور سابقاً، الصفحات ١٣٦ ـ ١٤١.

التبادل غير المتكافىء ؛ فقد بـرزت مـن خلال عمليـة التبـادل غير المتكافىء مؤشرات جديدة للتقسيم الدولي للعمل أدّى في عصرنا الحاضر إلى إنشاء السوق العالمي وإلى « ظهور قيمة عالمية موحدة، تتأرجح حولها أسعار البضائع التي تروّج في السوق العالمي... »[1].

إن تأسيس السوق العالمي قام في الأساس على توسيع نطاق التجارة الخارجية والنمو الواسـع للتبـادل السلعـي، وبهذا تحولـت التجـارة الخارجية من وسيلة لتراكم رأس المال إلى وسيلة لنهب الدول المتخلفة من خلال المواقع المختلفـة في التقسيم العـالمي للعمـل. فـالاقتصـاد الخارجي في البلدان المتخلفـة يـؤدي إلى « خسـارة أكبر قـدر مـن الإنتاج » و« خمس إلى ثلث الإنتاج القومي لهذه الدول يذهب إلى السوق الخارجي »[2].

من هنا فإن المعارك الاستقلالية التي قادتها قوى التغيير في العالم الثالث كانت في أساسها تهدف إلى فك الارتباط بين الأسواق الوطنية لهذه الدول والسوق العالمي. من هـذه الزاويـة كـان الاهتمام بتبـدل العلاقات في التجارة الخارجيـة مسـألـة ملحّة، واعتبر تحويـل هـذه العلاقات التجارية لصالح الأسواق الوطنية مقدمة ضرورية للتخطيط

---

(١) أ. لوتسكيفيتش: عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ١٩٥٢ - ١٩٧١، ترجمه عن الروسية د. سلوى أبو سعدة، والدكتور واصل بحر، دار الكلمـة، بيروت ١٩٨٠، ص ١١. أنظـر أيضاً: سمير أمين: التبـادل غير المتكافىء وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد المهدي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٤، ص ١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

السليم للتجارة الخارجية.

وكما هو الحال في مختلف فروع الاقتصاد المصري فإن التجارة الخارجية قبل الثورة كانت في تبعية كاملة للسوق العالمية، فقد مثلت قبل الحرب العالمية الثانية بين ٣٥ و٣٨٪ من الدخل القومي، وبالطبع كان تفوق الاستيراد على التصدير واضحاً ١٤ ـ ١٦٪ للصادرات و١٨ ـ ٢٠٪ للاستيراد. أما في ظروف الحرب وانقطاع الطرق الدولية فقد انخفض التبادل الخارجي فأصبح عام ١٩٤٥ حوالي ١٨٪ (٧,٨٪ للتصدير و١٠,٢ للاستيراد)، وعاد ليرتفع من جديد بعد الحرب فشكل سنة ١٩٥٠ حوالي ٣٧٪ في المتوسط من الدخل القومي (تصدير ١٦٪ و ٢١٪ للاستيراد) (*).

لقد كانت التجارة الخارجية واحدة من أهم الوسائل لإخضاع الاقتصاد المصري لرأس المال الأجنبي؛ فمصادرة الجزء الأكبر من الدخل السنوي من قبل رأس المال الاحتكاري الأجنبي، أي من خلال قنوات التجارة الخارجية، قضى تقريباً على إمكانية التراكم الداخلي، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن التخصص الزراعي كان أحد الوسائل المهمة في ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي وخضوعه لتقلبات هذه السوق.

لم تكن المطالبة باتخاذ إجراءات سريعة في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية، مقصورة على الضباط الأحرار الذين قادوا معركة ٢٣ يوليو باعتبارها معركة ضد الامبريالية والاقطاع، بل إن

(*) انظر: لوتسكيفيتش، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٥.

البرجوازية المصرية الكبيرة كانت تأمل استغلال النظام الجديد لصالحها، وقد كان الاعتماد متبادلاً بين البرجوازية والقيادة العسكرية للثورة، كما عوّلت القيادة الجديدة بدورها على البرجوازية في الوصول إلى تنمية سريعة للبلاد. وكانت الحكومة تهدف من قانون الإصلاح الزراعي، دفع رؤوس الأموال من الزراعة إلى الصناعة، ولكن هذه الأموال لم تنتقل إلى الصناعة كما كان متوقعاً، بل اتجهت نحو التشييد والمقاولات في المدن، وغيرها من المشاريع غير الانتاجية، ولقد دلّت إعادة النظر الكلية التي اعتمدتها قوى الثورة في المبادىء السياسية الاقتصادية على فهم هذه القوى للعملية التاريخية التي تحول دون تبني البرجوازية المصرية عملية التنمية كما حدث في أوروبا (*).

وكان القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٧، والذي يقضي بتمصير الوكالات التجارية، ثمرة لهذا الفهم، أما القوانين التي صدرت لتنظيم التجارة الخارجية فقد كانت مؤشراً على استيعاب الدور الكامل للتجارة الخارجية، وبموجب هذه القوانين أنشئت مؤسسة التجارة والنقد والتي دخل في اختصاصها تحديد سياسة التصدير والاستيراد وبرمجة هيكل التجارة الخارجية. ولكن القانون الهام الذي صدر تحت رقم ١٨٩ لعام ١٩٦١ والذي يقضي بإنشاء «المؤسسة المصرية العامة للتجارة» هو الذي حدد الهيكلية العامة للاستيراد، أما بالنسبة للتصدير فقد نظم بالقانون رقم ١١٨ لعام ١٩٦١ وهو الذي يقضي

(*) انظر: الميثاق، الفصل المتعلق بـ «حتمية الحل الاشتراكي» وخاصة الصفحات ١٠٩ ـ ١١٤.

بإشراك القطاع العام في التصدير بنسبة ٥٠٪ من رأس المال [*].

وقد جاء الميثاق ليؤكد الحق الكامل للشعب بالإشراف على التجارة الخارجية حيث أشار إلى أنه « يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب، وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات. وفي هذا المجال فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمال التلاعب. وإذا أجاز تحديد هذه النسب في هذا النطاق، فإن القطاع العام لا بد أن يتحمّل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجّعاً القطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي فيها »[1].

لقد كان هدف التأميمات بقسميها، الأول سنة ١٩٦١ الذي شمل فقط البرجوازية الكبيرة والثاني الذي طال جزءًا من البرجوازية المتوسطة أيضاً سنة ١٩٦٣، تجنيد كل الوسائل الممكنة لتحقيق أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية.

فهل حققت هذه الخطة أهدافها؟

لقد أشرنا في فصول سابقة إلى المدى الذي تحقق في مجالي الصناعة والزراعة وسنحاول الآن رصد هذا التقدم بالنسبة للتجارة.

(*) دكتور علي لطفي: اقتصاد قومي، الأهرام الاقتصادي، الجزء الثاني، العدد ٤٩٣، تاريخ ١/١١/٦٧.

(١) الميثاق، ص ١٢٠ - ١٢١.

كانت الخطة الخمسية تهدف من خلال تبديل في عمليات التجارة الخارجية، التوصل إلى زيادة الصادرات بالنسبة إلى الاستيراد وذلك بهدف التقليل من عجز الميـزان التجـاري، كما استهـدفـت التغيير البنيوي في هيكل التجارة حيث أكدت النصوص على الحدّ من السلع الجاهزة المستوردة لصالح الآلات والتكنولوجيا اللازمة في الصناعة وفي دفع عملية الإنتاج، ولكن النتائج التي ظهرت فيما بعد، بيّنت عجز هذا التخطيط المطروح عن تحقيق أهدافه. فقد زاد عجز الميزان التجاري من متوسط قدره ١٢٥ مليون جنيه في أواخر الخمسينات إلى ٣٠٠ مليـون جنيـه خلال الخطـة الخمسيـة الأولى. كمـا أسهـم في ذلك الاختلال جمود الصادرات مع ازدياد حجم الواردات.

ويشير الدكتور جرتيلي إلى هذا الاختلال موضحاً أن احصاءات صندوق النقد الدولي أشارت إلى هذا الاختلال معتبرة «أن صادرات مصر مقدمة بالدولار لم تزد إطلاقاً بين ١٩٥٠ و١٩٧٠ وأن هذا مثال نادر بين الدول النامية (التي زادت صادراتها بنسبة ٥٠٪ في المتوسط خلال تلك الفترة)»[١].

أما لوتسكيفيتش فيشير إلى أن أسعار التصدير كانت في مصر تساوي ١٠٨,٥ عام ١٩٦٠ - ١٩٦١، وفي عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ كانت تساوي ١٠٩، وفي عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ تساوي ١١٥,٩، بالنسبة إلى (٥٩ = ١٠٠)، ويعتبر لوتسكيفيتش أن دليل الأسعار

---

(١) الدكتور علي جرتيلي: خمسة وعشرون عاماً... مصدر مذكور سابقاً، ص ١٤٥.

بالنسبة لتلك الفترة عن تلك السنوات كان على التوالي: ٩٧,٩ و١١٦ و١٢٧,٨ (*).

لقد كان استمرار جمود الصادرات من أهم مواطن الضعف في السياسة الاقتصادية منذ الثورة، وكان من الضروري التدخل لضبط الاستهلاك وإعطاء الأولوية للسلع الوسيطة والمواد الأولية، إلا أن تأمين الاستهلاك ظلّ محور السياسة الاقتصادية، فانخفضت نسبة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي من ١٣,٨٪ سنة ١٩٥٥ إلى ١٢,٩٪ سنة ١٩٦٥، بينما زاد متوسط الواردات نسبة ٥٠٪ ما بين ١٩٥٥ و١٩٦٥، وارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة من ١٧,٤٪ إلى ١٩,٥٪، وفي سنة ١٩٦٥ كانت واردات السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية تمثل ٣٣٪ و٢٥٪ من مجموع الواردات (**).

لقد قدرت الخطة الخمسية زيادة في قيمة الصادرات في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة ٣٥٪ على أن يهبط نصيب القطن الخام، والذي كان أساس الصادرات، تدريجياً حتى ٦٧٪ في سنة الأساس إلى ٥٥٪ في السنة الأخيرة. ولكن العجز رافق العمليات التجارية فبلغت قيمة الصادرات سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ حوالي ١٦٧,٥ مليون

(*) أ. لوتسكيفيتش: عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي، مصدر مذكور سابقاً، ص ٤٢.

(**) لمزيد من التفاصيل حول نتائج زيادات الواردات بالنسبة للناتج المحلي يراجع الدكتور علي جرتيلي، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

جنيه، وقدر لهذه الصادرات أن تزيد ٣١٤ مليون جنيه في نهاية الخطة، أما الواردات فبلغت قيمتها نحو ٢٢٩ مليون جنيه في نفس السنة أي ١٩٥٩/١٩٦٠، أي بعجز يساوي ٦٢ مليون جنيه. وقد كان مقرراً لهذه الواردات أن تهبط إلى ١٢ مليون جنيه في نهاية الخطة(*).

إن تأميم التجارة الخارجية ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما هو أسلوب للسيطرة على الاحتكار والتحكم بالصادرات والواردات عن طريق تقرير بعض الأولويات الوطنية المحددة.

ولا شك أن السيطرة على التجارة الداخلية لا تقل أهمية عن التجارة الخارجية، لأن ترك التسويق الداخلي بيد الرأسمالية المحلية يعرض السوق للاختناقات ويؤثر على وصول منتجات القطاع العام إلى جميع أفراد الشعب، ويورد محمود عبد الفضيل وصفاً للاحتكار الذي مارسه تجار الجملة في عملية التوزيع الاقتصادي داخل السوق المصرية، فيبين بالأرقام أسباب هذا الاحتكار، فتجار التجزئة كما يقول محمود عبد الفضيل يضاعفون بمئات المرات عدد تجار الجملة، فالعدد الإجمالي لتجار الجملة هو ٦١٧١ أما عدد تجار التجزئة فهو ٢١٧,١٨٣ الف تاجر، أي إن كل تاجر جملة يتحكم بـ ٣٥ تاجر تجزئة تقريباً، وهذا أمر خطير خاصة إذا كانت هذه التجارة تطال السلع والحاجات الأساسية للمواطنين. ويضع الدكتور عبد الفضيل تفصيلاً لذلك:

(*) الأرقام مأخوذة من غبريال وهبي، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٨٨.

عدد تجار التجزئة	عدد تجار الجملة	السلعة
٦٧٥٤	٢٠	اللحوم
١٠٣٣٧	٧٤٣	الحبوب والبقالة
٣٩٩٠	٣٣	المرطبات والمياه الغازية
١٩٩٦	٥٧	الأحذية
١٣٦(*)	٣	التقاوى والبذور

ولا شك أن حصر التجارة الداخلية بعدد ضئيل من التجار أتاح للطبقات الجديدة(**) أن تمارس احتكاراً حاداً وتحقق أرباحاً خيالية من جراء البيع في السوق السوداء، فترفع مثلاً أسعار ألواح الزنك الذي تبيعه الدولة بـ ٣٢٥ جنيه للطن الواحد إلى ٧٠٠ للطن...(١).

٢ - السياسة التنموية في مصر:

لا شك أن النقاش الدائر حول التنمية ما زال يدور في نفس المحور، فإما مناصر للاقتصاد الحر ولنظام السوق، وإما مناصر للتخطيط وتدخل الدولة في العمليات الاقتصادية وتوجهها عبر النظام الاشتراكي، وكانت هذه الآراء تطفو على سطح المناقشات حتى

(*) محمود عبد الفضيل: مشكلات التخطيط...، مصدر مذكور سابقاً، ص ٦٨.

(**) راجع مقالة الدكتور عادل غنيم: حول الطبقة الجديدة في مصر، مصدر مذكور سابقاً، ص ٩٠٢.

(١) محمود عبد الفضيل: مصدر مذكور سابقاً، ص ٦٨.

داخل مجموعة الثورة في ٢٣ يوليو. ففي البدء تدخل رجال الثورة لصالح الاقتصاد الوطني الحر، حيث حاولت الثورة في العام الأول لها اجتذاب رأس المال الأجنبي، وترك العلاقات الاقتصادية لآلية السوق، ولكن إصرار البرجوازية على رفض تمويل التنمية وسعيها الحثيث لإحباط جهود الدولة من أجل التصنيع وكثيراً من الظروف الداخلية والخارجية الموضوعية دفعت الدولة آنذاك إلى التدخل السريع في العملية الاقتصادية.

وكان تدخل الدولة عبر طرح القطاع العام كبديل للمشاريع الخام التي أممت على مدار السنوات ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦١، و١٩٦٣ - ١٩٦٤، فتكوّن القطاع العام من خلال المعركة في الداخل والخارج، وقام على أنقاض المشاريع الاستثمارية الاستعمارية، وكانت هذه التأميمات من المستلزمات الضرورية لإنشاء قطاع عام قوي قادر يستطيع بالفعل أن يقود العملية التنموية في البلاد.

لقد كان الاهتمام بالتخطيط مؤشراً هاماً على تزايد الاهتمام بالعمليات التنموية، وبدأت هذه العملية دون « دليل أو نهج نظري واضح» (محود عبد الفضيل) ولكنها استهدفت « تنمية الدخل القومي في مصر » والتسريع في معدلات التراكم الرأسمالي كضرورة ملحة للانطلاق نحو تحقيق مضاعفة الدخل القومي، والذي تمثل الخطة الخمسية الأولى والوحيدة التي طبقت في مصر، نصف الطريق نحو تحقيق هذا الهدف.

وبالرغم من التقدم الملحوظ في معدل نمو الدخل الفردي الذي

ارتفع نحو ٣,٧٪ في المتوسط في سنوات الخطة الخمسية الأولى(*) وفي النمو الصناعي الذي بلغ في المتوسط ٨,٥٪ وفي الزراعة حيث حققت تقدماً يساوي ٦,٥٪ في المتوسط، إلا أنّ هذا التقدم الذي أحرزته فروع الاقتصاد، لم يحدث تغيرات ملحوظة في التركيب البنيوي للاقتصاد الوطني؛ بل إن الأقسام الأساسية في القطاع الصناعي تابعت إندفاعها بنفس الوتائر، فتنامى الوزن النسبي لقطاع الخدمات على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، حيث تراجع الوزن النسبي للقطاع السلعي بالمقارنة مع قطاع الخدمات الذي سجل ارتفاعاً من ٢٩,٨٪ إلى ٣١,٨٪ خلال الخطة الخمسية، هذا إضافة إلى التركيب الهيكلي للصناعات الذي ظل متميزاً لصالح الصناعات الاستهلاكية حتى بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى(**).

ويمكننا القول انه بالرغم من النمو الحاصل في مستوى الصناعة بالنسبة الى الناتج المحلي(***)، فإن تغلب الكم على الكيف في طرح

(*) انظر نبيل صباغ: النمو الاقتصادي في ج. ع. م. بين المتابعة والتقسيم، الأهرام الاقتصادي، الجزء الثاني، العدد ٢٩٣، تاريخ ١/١١/٦٧.

(**) لمزيد من التفاصيل حول هذه القطعة، أي حول توزع نسب الصناعات (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية في نموذج التصنيع في الخطة الخمسية الأولى)، يراجع الدكتور محمود عبد الفضيل: مشكلات التخطيط... مصدر مذكور سابقاً، ص ٥٥.

(***) عبد الرزاق حسن: دروس من الخطة الخمسية الأولى للتنمية، الطليعة، المجلد الثاني، العدد السابع، تموز ١٩٦٦. حيث يشير إلى أن «الناتج القومي والدخل زاد بنسبة ٣٧٪ من سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ عمّا كان عليه في سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠، كما زادت العمالة في نفس المدة بنسبة ٢٢٪ وارتفع =

الخطة الاقتصادية، صميم التوقعـات المرتقبـة، فلم تـرق إلى المستـوى المطلوب وكانت أقل مما حققته التنمية في بعض الدول النامية.

- مخصص الأجور بشكل واضح إذ بلغ ارتفاعه حوالي ٦٠٪ وزاد نصيب المشتغلين حوالي ٣١٪).

الفصل الثالث

ديالكتيك الاقتصادي والسياسي

١ ـ الاشتراكية العربية وسيلة للنهوض بالمجتمعات العربية :

إذا كان الفكر يتمتع باستقلالية نسبيـة عـن الواقـع التـاريخي ، (سارتر)[*] فإن هذا الفكر مع ذلك يبقى أسير الانعطافات التاريخية التي تجعل منه رهينة إيديولوجية في أيدي الطبقات المهيمنة ، فتُضعف بالتالي الحس النقدي الذي يُعنى بإزاحة الأقنعة ويُعنى أيضاً بملاحقة التطبيق النظري في مراجعه الأساسية . إن رفع الحظر عن النقد يـؤدي إلى مراجعة ولو لبعض الأفكار المطروحة والمقدّمة كحلول ، وذلك ضمن هدف لا يتعسف في طرح الإلغاء كشرط أساسي وإنما يطمح إلى التجاوز في محاولة لجعل النظـري مبـدءاً كليـاً للعملي ، يتحـدد النجاح في الاقتراب منه وملامسة منطلقاته .

إن الإستبصار بالواقع في حركته الدينامية يتيح لنا في المستوى

(*) Voir, Jean Paul Sartre. répond 3 . Dans l'arc. No 30. Page 88.

التأملي رؤية المسار الموضوعي للواقع في صورته الأساسية، لا في مظهره. وبهذا المعنى يمكن القول إن مناقشة التطبيق ليست سوى الخطوة الأولى في اتجاه الفهم كوسيلة لإنتاج الأحكام. لأن التغييب المقصود للمرجعية النظرية يؤدي إلى الفصل بين الحقيقة وصورها وبين العمليات العينية، وذلك يتم بهدف الحيلولة بين الحقيقة وبين ممارسة أي تأثير موجه مباشر على الواقع.

لقد قدمت الإيديولوجيا القومية بما تحمله من تناقضات في مستواها النظري، صورة حقيقية للظروف الموضوعية التي كانت وما تزال تعصف ببلادنا العربية، وكانت هذه الصورة في اتّساق مع الصراع الممتد ما بين القوى المنتجة، والمستوى الذي تطورت إليه، وما بين السلطات السياسية كأحد الأشكال الماضوية التي تميل نحو الانحدار.

ولن نتوقف طويلاً أمام الأسباب التي أدت إلى إضعاف القوى المنتجة والتي أدت إلى تجاور الأنماط وتقنينها في نمط مهيمن، فقد سبق أن حدّدنا بعض ملامحها في الفصول السابقة، ولن نعود الآن إلى الأسباب التي أدّت إلى هذا «التطور المشوّه» لوسائل الإنتاج بل سنحاول أن ننظر إلى الموضوع من زاوية أخرى هي الزاوية التاريخية. فالظروف التاريخية التي تطال منطقتنا العربية لا تزال في استمرارية دائمة، أما فحص هذه الظروف فإنه يؤدي إلى اعتبار مرحلة انحلال أنماط الإنتاج، التي كانت سائدة، وانحلال علاقات العمل لم تؤدِّ إلى خلق نوع من السيطرة الكلية للأنماط الجديدة أو إلى نشوء تغير نوعي في نمط الإنتاج، بل إن هيمنة العلاقات الجديدة لم تتأتَّ نتيجة

للدينامية الذاتية التي تدفع الظروف الموضوعية في هذا الاتجاه أو ذاك، لأن العوامل التي تعمل في النشوء والانحلال تعرضت لعملية شدّ خارجية ساهمت في انحراف مجرى التطور وتشويهه.

إن ذلك التقديم لا يقع في باب التبرير، بل في مجال الفهم، لأننا ندرك جيداً ان الاستقلال السياسي الذي أدى إلى إقامة الدول الوطنية في العالم العربي لم يعنِ عند محدوديته النظرية التخلص من الاستعمار والسيطرة الخارجية فقط، ولا يعني أيضاً التخلص من خطر إعادة الأنظمة الاستعمارية إلى وضعها الأولي.

كما أننا نعلم أن الاستقلال السياسي لا يعني شيئاً إذا لم تحقق الشعوب المتحررة تبديلات أساسية في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي للأوطان المحرّرة، ولم تبدأ باقامة اقتصاد وطني متين. لذلك فإن ملاحظة تطور حركة التحرر الوطني لا تتوقف عند حيازة الاستقلال السياسي بل تتعدى هذا الموضوع نحو «المضمون النظري» للبناء الإيديولوجي الذي طرحته حركة التحرر العربية، وناضلت في سبيل تجسيده على المستوى القومي.

وهكذا لم يبدأ النضال التحرري العربي باعلان بناء الاشتراكية، بل إن الأفكار الاشتراكية سيطرت تدريجيًّا أثناء عملية النضال التي قادتها القوى الاجتماعية الفاعلة، وكان الصراع الإيديولوجي يحاول استخدام الأفكار المطروحة في محاولة لتقديم نظرية صالحة لمجموع الشعب العربي، وقد تميز الصراع بأنه صراعٌ حدّي بين «القوى الفاعلة التي تحمل همّ التغيير وهي التي تمثل المستوى الديناميي في

المجتمع، والبنيات السلفية التي تحمل قيم الثبات وهي المستوى الستاتي (Statique) في المجتمع، وعن هذا الصراع ستنشأ مفاهيم تطرح نفسها بحدّة على الحركات السياسية التي تعتبر نفسها البديل المؤهل على الصراع سلمياً، وأعني الطبقات الوسطى»(*).

ولو مضينا قليلاً في التحليل، لوجدنا أن الحديث عن ظروف وملابسات الوحدة العربية التي قامت سنة ١٩٥٨، في المستويين السياسي والاقتصادي، لم يكن إلا مقدّمة لدراسة المفاهيم التي تبنتها الطبقات الوسطى، هذه الطبقات التي تصدَّرت الحكم في البلاد العربية منذ خمسينات هذا القرن، واندفعت نحو الاشتراكية تحت تأثير الصراعات السياسية من جهة والضغط الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

إن تحليلاً موضوعياً لمفهوم الوحدة في الإيديولوجيا القومية يُظهر بوضوح الأسس المعنوية التي ارتكز عليها هذا الشعار. فالإنطلاق في التاريخ لتبرير مسائل فلسفية متغيّرة لا يمكن أن يكون صالحاً إلا إذا اعتبرنا الحاضر مفتاحاً لمعرفة الماضي، وتحليل هذا الحاضر بما يحمل من هزائم وإحباطات هو نقطة البدء في البحث عن الحقيقة، لأن الحاضر كما نفهمه تاريخياً هو بناء تركيبي تمتد جذوره في تاريخنا العربي، وما الراهن سوى حلقة جديدة في سلسلة الحلقات التي تمثل

(*) نسمح لأنفسنا برد القارىء إلى مقالتنا المنشورة في مجلة الفكر العربي: «الاشتراكية العربية: مقارنة منهجية»، العدد ٢٧، ١٩٨٢.

هذا التاريخ.

وتبدو العودة إلى الشعارات التي طرحتها الإيديولوجيا القومية، ضرورة أساسية لفهم الترابط العضوي بين الاشتراكية التي شكّلت الإطار التنموي والطريق الوحيد للتغير، وبين الوحدة التي شكّلت الإطار السياسي. هذا الارتباط العضوي بقي مطروحاً حتى بعد الهزائم الكبرى التي مُنيت بها المشاريع القومية، فلا وحدة بدون اشتراكية، ولا اشتراكية بدون وحدة[1].

فالنتيجة الأولى التي توصلت إليها الإيديولوجيا القومية هي أن الوحدة ليست خلاصاً قومياً فحسب: «.. بل هي بالنتيجة خلاص اقتصادي واجتماعي وقضاء على التخلف وسير سريع للحاق بمركب التاريخ...»[2].

ولذا فإن التلازم بين الوحدة والاشتراكية هو تلازم لا يبقى في حدود التاريخ بل يتمظهر في مجمل البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد تمّ الربط العضوي بين الاشتراكية والوحدة كنتيجة للقراءة العقلانية «لعهود طويلة من العذاب بلورت في نهاية المطاف أهداف

---

(١) بعض المنطلقات النظرية التي أقرّها المؤتمر السادس لحزب البعث العربي في تشرين الأول ١٩٦٣، «حول الوحدة والاشتراكية»، قارن أيضاً: الميثاق، الباب التاسع: «الوحدة العربية».

(٢) بعض المنطلقات النظرية، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٣.

النضال العربي والتي هي الحرية والاشتراكية والوحدة »[1].

ولكن القول بالحتمية التاريخية يستلزم الاحتكام إلى الواقع التاريخي والموضوعي وهو يقتضي عند هذا الحد الابتعاد عن التصورات المسبقة حول بديهية مفهوم الوحدة دون الأخذ بالاعتبار واقع التجزئة الحالي، ولا يعني ذلك عدم استخدام الحاضر واستنفار جميع العوامل الموجودة في الواقع للوصول إلى هذه الوحدة، بل على العكس من ذلك أن التركيز على مساوىء الإقليمية التي طغت على المشاريع القومية يبدو أمراً ضرورياً، ولكن ذلك لا يلغي النظر الموضوعي إلى أن « وحدة اللغة » و« وحدة التاريخ » و« وحدة الأمل » لا تستطيع أن تنجز وحدة عربية بل إن هذا الإنجاز مرتبط بالصراع السياسي القائم من جهة، وعلاقة هذا الصراع بالتجاذب العالمي من جهة أخرى.

وعلى ذلك فإن الفهم الأنفصامي للحاضر العربي وكأنه عارض طارىء لا يتيح معرفة حقيقية للإمكانات الفعلية للوحدة العربية، بل يجعل القفز فوق مشكلات حقيقية، كالتخلف وما ينتج عنه من معوقات عملية في طريق الوحدة، والإقليمية وما تحمله من مطامح ذاتية للطبقات الحاكمة، يؤدي إلى رومانسية فكرية تستعيد ماضياً لا يمكن أن يعود أبداً، وتحمل في طياتها بذور « العود الأبدي » نحو الماضي المجيد الذي حفل به تاريخنا العربي.

---

(١) الميثاق، الصفحات ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠.

إن اعتبار التاريخ مجموعة من الحلقات المنفصلة التي يسهل إلغاؤها عند الحاجة، أو يسهل اختراقها من الخارج، يجعل التحليل العلمي أسيراً للتصور الإيديولوجي، فتلغى فترات طويلة من التاريخ العربي بحجة أنها فترات من الانحطاط القسري الذي تمّ بفعل هزائم خارجية، وتصبح هكذا النهضة العربية مرهونة بالعودة نحو البدء، نحو التاريخ المضيء للأمة، دون الإشارة إلى التراكمات الكمية التي أحدثتها فترات الانحطاط تلك. إن هذا التصوّر يعتمد نفي العلاقة بين الأزمنة المتتابعة، ويعتبر التاريخ سرداً حديثاً، مقطوعاً عن مسبباته، أما الفعل العكسي فيبدو بعيداً عن مسائل التفاعل والتولد. هذا الفهم التاريخي الذي يتيح اتخاذ المواقف السياسية المتناقضة يؤدي، كما يقول عبد الله العروي، إلى التشتت لأن المجتمع المغلوب على أمره، المسيطر عليه «.. هو مجتمع مشتت في ذاته، مقطوعة فيه علائق التسبب، تتجاور فيه الأزمنة والحقبات التاريخية...»(١).

ويبدو هذا الفهم للتاريخ هو سمة للمجتمعات المتخلفة التابعة، كيف ما كانت هذه التبعية، سياسية كانت أم عسكرية أم ثقافية؛ هذه التبعية التي تشكل سلسلة مترابطة الحلقات تنتج، كما يقول غندر فرانك (Gander Frank) تطوراً عكسياً لأن تطور بعض القطاعات الهامشية (خدمات، استهلاك) لا يلغي فقط تطور القطاعات

(١) عبد الله العروي: العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، بيروت، ص ١٣٣.

الإنتاجية الأخرى (زراعة صناعة) بل يردها إلى مستويات أكثر تقهقراً، وهذا ما يسميه فرانك «تطور التخلف»(*)، فتصبح العودة إلى أشكال فلسفية نمطية ليست إلاّ تعبيراً عن هذا التقهقر الذي يصيب البنيات التي تدّعي الحياد فوق الطبقات أي الطبقات الوسطى، وتبريراً للفشل والعجز اللذين واجهتهما التطبيقات النظرية لهذه الطبقات.

من هنا فإن دراسة أشكال العلاقة بين استراتيجيات التنمية المطروحة والقوى الاجتماعية التي تبنّت هذه الاستراتيجيات، وبين النظرية التي شكّلت الوحدة، كمشروع سياسي، نقطة الارتكاس الرئيسية فيه، هذه الدراسة تستوجب فضح العلاقة الضرورية بين الاختيار السياسي الذي لا تنفصم عراه عن مصالح وطموحات القوى التي تطرحه، وبين التطبيق العملي الذي اندرجت في سياقه عمليات التنمية وأشكالها الأساسية. ما يجب ملاحظته إبتداءً هو أن الصياغات النظرية التي أهملها الفكر الاقتصادي العربي في بحثه عن أشكال الاندماج القومي (الإبراهيمي) أو أشكال التكامل (الحمصي) أو أشكال التنمية القومية (محمود عبد الفضيل)(**)، هي التي توجه

(*) غندر فرانك: «تنمية التخلف»، مصدر مذكور سابقاً.

(**) تجدر الإشارة إلى سلسلة الكتب التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية والتي تناولت التنمية العربية عن منظور قومي، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى الكتب الآتية: «خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية» للدكتور محمود الحمصي؛ «دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي» لمجموعة من الباحثين؛ «أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات =

العمليات التنموية، وأن القصور العملي ليس خطأ في التطبيق من الممكن تداركه، أو التباساً في الرؤيا علينا جلاؤه، وإنما هو الممكن في إطار «نظريات» تحمل من التناقض أكثر مما تحمل من الاتساق. بمعنى آخر ليست العمليات التنموية سوى تطبيقات واعية للمقدمات النظرية التي صاغتها الإيديولوجيا القومية ونتيجة حتمية للاختيار السياسي المتذبذب الذي شكّل النهج الأساسي للأنظمة القومية.

أما كيف ولماذا؟ فإن الأجوبة تقع في باب التبرير الذي لا يخدم مبدأ التجاوز والذي كان حافزاً أساسياً لهذه الدراسة.

٢ ـ المحتوى الإيديولوجي لاستراتيجيات التنمية العربية:

إن للاشتراكية العربية قوانينها الخاصة، فهي «ليست إلتزاماً بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية....»[١]. ولكن هل تعني هذه القوانين الخاصة خروجاً على المفاهيم العلمية وقوانين التطور؟

فالتنمية تشترط فيما تشترط قيام بنية سياسية واجتماعية وتكنولوجية واقتصادية قادرة على امتصاص القوانين العلمية المتطورة، وعلى إمداد المجتمع بمعظم الأفكار والمعارف والمؤسسات

= المستقبل» للدكتور عبد الحميد الابراهيمي، «الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية» للدكتور محمود عبد الفضيل...

(١) الميثاق، مصدر مذكور سابقاً، ص ٨٣.

الضرورية لتحريك هذا المجتمع بكفاءة عالية.

فهل كانت الأهداف النظرية في الإيديولوجيا القومية متكافئة مع هذا الفهم؟ إن الالتزام التظري بالطريق الخاص للتطور قد أحدث فصلاً تعسفياً بين الخاص والعام، ودفع بالمفاهيم نحو التناقض وسط ضبابية تامة للأبعاد الفلسفية التي تحتضن الخاص (بما أنه موجود ولا أحد يستطيع أن ينكره) وتؤدي بالتالي إلى تعطيل العام والبقاء ضمن حدود الخاص المطلقة.

ويبدو هذا الموقف متناسباً ومتساوقاً مع الانتقائية التنموية التي اعتمدتها هذه الإيديولوجيا. فلقد أدّت الانتقائية الوسطية التي اعتمدت على مستوى النظر، إلى طرح « مفهوم الرأسمالية غير المستغلة » التي تعبر عن غموض هذا الوسط، فهي لا تفسر مثلاً كيف يمكن لمفهوم الرأسمالية، بما أنه يقوم على تراكم فائض العمل وبالتالي مراكمة فائض الاستغلال، أن يكون غير مستغل؟

إن الصياغة الإيديولوجية لمفهوم الرأسمالية غير المستغلة قد تم بدراية كبيرة، فهو من جهة يقدم الرأسمالية، بما هي طموح أساسي للطبقات المسيطرة، من ضمن الطرح الاشتراكي « الخاص » الذي ينزع من البرجوازية الكبيرة سلاحها الأساسي، الملكية الكبيرة، ويهدّىء في الوقت نفسه الانتفاضات الشعبية.

من هنا فإن السؤال المزدوج عن الموضوعات (استراتيجية التنمية) وعن المنهج (الاشتراكية) وربما أكثر من ذلك عن التصور الذي يحمله المنهج وتحمله الموضوعات يطرح دفعة واحدة.

وقبل آن نصل إلى هـذا السـؤال لنشير إلى مـوضـوع في غـايـة الأهمية، وهو أنه عنـدمـا نعطـي للإشتراكيـة إمكـانيـة النهـوض بالمجتمعات في بعض الأحيان، فإننا ننكر عليها مـن جهـة أخـرى إمكانية التغيير البنيوي في المجتمعات. وبعبارة أخرى إن الاشتراكية تخضع لتعديلات مهمة في جهازها النظري أكان ذلك في العالم الثالث أم في مجتمعاتنا العربية على وجه الخصوص، حيث تختزل الاشتراكية إلى نظام اقتصادي بحت، وهذا لن يتم في رأينا دون نتائج سياسية محددة (*) ظهرت بوضوح في المسار العام للأنظمة التقدمية العربية.

داخل هذا السياق الإيديولـوجـي تحركـت قطـارات التنميـة، وضمـن هـذا المنهـج نستطيـع أن نقيم تجربـة الإصلاح الزراعـي، والتصنيع، ومجتمع «الكفاية والعدل». فالإصلاح الزراعي كما طرح في مصر مثلاً لم يكن «إنقلابـاً مـن الرأسماليـة الكـولـونيـاليـة إلى الاشتراكية، ولكن فقط عبور من الرأسمالية الكولونيالية المتأخرة ذات الغلبة الزراعية... إلى رأسمالية حديثة ذات غلبة صناعية»(١).

إن هذا الفهم لمسألة الإصلاح الزراعي يتيح دون شك اختزال الأهداف الاجتماعية إلى أهداف سياسيـة، وهـذه الأهـداف هـي: حرمان الأوليغارشية الزراعية من سلطتها الطبقية (أنور عبد الملـك) مع الحرص الكبير أن تتطور غلبـة القطـاع الصنـاعـي، في ظـروف

(*) Georges Labica: Marxisme et Specificité, pensée No. 177. Année 1974.

(١) أنور عبد الملك: Egypte société militaire. op. cit., p. 80.

كظروف البلاد العربية، إلى ثورة اشتراكية، تغير نمط العلاقات في الإنتاج وفي المجتمع.

من هنا فإن القوانين التي صيغت للإصلاح الزراعي نشأت عن المبادىء نفسها التي تتحكم بالهدف السياسي وهو تصفية الإقطاع و« تحديد المساحة القصوى للملكية...»[١]، أما التأميمات تصبح « أداة تكتيكية » في أيدي الأنظمة القومية تتيح لهذه الأنظمة تحقيق أهدافها ضمن خط واضح هو: « ضرب اليمين حماية من اليسار...»[٢].

ويورد يحيى عرودكي وصفاً لهذه التشريعات الخاصة بالتأميم، فيلاحظ أن « التشريعات الخاصة بالتأميم لم تتضمن أية نصوص من شأنها تقليص الرعاية والاهتمام بالقطاع الخاص، وإنما بقيت المشاريع التي بحوزته تتمتع بنفس الفوائد والمميزات السابقة. بل يمكن التأكيد أن التدابير التي كانت تتخذ لتنشيط الإنتاج الصناعي وحمايته بتأثير من القطاع العام، كان القطاع الخاص متمتعاً بفوائدها أيضاً....»[٣].

لقد أكدت « النظريات » القومية على دور القطاع الخاص، واستنفدت كل الحجج والتبريرات لإثبات أهليته في دفع عجلة التنمية، واعتبار حمايته واجباً أساسياً من واجبات الدولة القومية:

---

(١) Samir Amin: L'Irak et la Syrie, op. cit. p. 8.

(٢) Etat et secteur public. C.E.R.M.O.C. p. 3.

(٣) يحي عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، الجزء الأول، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

« فالقطاع العام لا يمكن أن يحلّ محل القطاع الخاص، فهو منذ أن وُجد، وفي كيفية وجوده ليس إلاّ « عملاً سياسياً »... »[١].

إن النتائج التي أسفرت عنها التجربة الناصرية تؤكد هذا التصور، لأن المنطلقات الأساسية للعملية التنموية حددت مرجعيتها في أهداف ذات بُعد راهن ومباشر. فالإصلاح الزراعي وخلق القطاع العام، وتحديد الملكية، هي أهداف ثورية إذا انطلقت من فرضيات مبدئية تجعل من تحديد الملكية مرحلة تكتيكية من الممكن تجاوزها، ولكن هذا المفهوم اتخذ في الإيديولوجيا القومية بُعداً نظرياً نهائياً واعتُبر أحد مقومات « الخاص » العربي للاشتراكية[*].

إن تحديداً كهذا يتيح، كما يرى السيد يسين، « توازنية وسطية »[**] وواقعية إيديولوجية صالحة للاستخدام في مقارعة الخصوم أصحاب النظريات الكلية.

فمفهوم « الملكية غير المستغلة » التي « تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤدي دورها في خدمة أصحابها... » لم يبيّن بشكل عملي كيف يمكن للملكية خاصة أن تكون غير مستغلة، وماذا

---

(١) Etat et Secteur public... op. cit. p. 3.

(*) قارن معالم الاشتراكية العربية: في سبيل البعث، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٠ وما بعد.

(**) راجع السيد يسين: التوازن الطبقي في فكر التنمية السياسية بين الإدراك والممارسة في « مصر في ربع قرن »، معهد الانماء العربي ١٩٨١، ص ١٥١.

يعني رأس المال سوى التراكم الذي يتأتى من فائض القيمة لدى العمال والمستخدمين.

إن السياق النظري الذي يستعيض بالمرحلي عن الإستراتيجي ليس سوى نتيجة منطقية للإيديولوجيا الواقعية التي تعتبر المبدأ الثاني في النظرية القومية، كما يرى قاسم صلاح[*]، وهي تجد جذورها الأولى في التأثير القوي الذي مارسه الحاكمون في توجيه الإصلاح الزراعي، والذي أدى فيما بعد إلى ظهور «طبقة جديدة»[**]، كانت نتيجة حتمية للمسار الذي اتخذته عمليات التحول الاجتماعي، وقد نشأت في أوساط الملاك المتوسطين والتكنوقراطيين الذين شكلوا دعامة النظام، وكان هذا مؤشراً على سلبية الحل بالنسبة لمشكلة الفلاحين المعدمين الذين ظلّوا يغذون بشكل متواصل موجات الهجرة الدائمة نحو المدينة.

وهكذا لم تؤدّ الخطط التنموية إلى تبدلات إيجابية نوعية، بل إن الإصلاح الزراعي الذي استهدف المساواة في الدخول الريفية أدّى

(*) Kassim Salah: Le Báth et la patrie Arabe, ed. S.M.A. Paris 1982, p. 306.

(**) يعرف عادل غنيم هذه الطبقة على الشكل التالي: «هي تلك الفئات التي تنشأ وتتشكل داخل البيروقراطية خلال عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي (الإصلاح الزراعي، التأميم، التصنيع) وتضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التي تمثل مراكز القيادة في الدولة والانتاج..» انظر «حول قضية الطبقة الجديدة» مجلة الطليعة، المجلد الأول، العدد الثاني، شباط ١٩٦٨.

على العكس من ذلك إلى ظهور برجوازية زراعية جديدة وثابتة، وكان من نتائج ذلك، كما يراها سمير أمين، أن: « قويت الشرائح الوسطى، والفقراء أصبحوا أكثر عدداً وازدادوا فقراً... »[1].

٣ ـ علاقة الاقتصادي بالسياسي:

ربما نستطيع أن نقول الآن إن المحتوى الإيديولوجي لاستراتيجيات التنمية القومية قد أخضع « النظري » للعملي، وذلك بهدف إقصاء الاستراتيجيا والتحول نحو الأهداف المرحلية التي أضحت أسيرة الراهن والتغيرات السياسية؛ ولم تستطع « الواقعية » التي اعتمدتها الأنظمة لتبرير الانحرافات أن تنتج استراتيجية تنموية وطنية إقليمية، فكيف تستطيع إذن أن تنتج تنمية قومية؟

إن « التوازنية » التي شكلت المنهج الأساسي للإيديولوجيا القومية أدت إلى غياب مفهوم الاستراتيجيا، لأن الإنشغال بالبقاء على حدّ وسط لا يمكن أن يتعاطى مع تخطيط بعيد المدى، فتحولت الاشتراكية « العربية » إلى نظام اقتصادي تتجاور فيه ثنائية متناقضة؛ قطاع عام / قطاع خاص، ملكية خاصة / ملكية عامة، دون الإشارة إلى التناقض بين أطراف المقدمتين.

لقد شكلت هذه المحاولة البراغماتية مذهباً للإيديولوجيا القومية لأن البراغماتية تعبر « عن فلسفة البرجوازية الصغيرة، والتي تجد في

---

(١) Samir Amin: L'Irak et la Syrie, op. cit., page 136.

التجربة الموقف الطبيعي والعفوي الذي يتفق مع طبيعتها في موقفها من التناقضات التي تأخذ بخناق العالم، ولأن البراغماتية تدعي أنها ضد المثالية، وضد المادية، وأنها تقف موقفاً وسطاً من الصراع الكبير بين المذاهب »[1].

أما التجربة التي لجأت إليها الإيديولوجيا القومية فقد جعلت التحليل العلمي أمراً صعباً، خاصةً إذا كانت الأشكال والعناصر خاضعة للتشكل المستمر ولإعادة النظر الدائمة[*].

لذلك فإن التوقف كثيراً أمام دلالات كمية لا يعني شيئاً. فالإشارة مثلاً إلى معدلات النمو الصناعي التي قفزت من ١٧٣ سنة ١٩٦٣ إلى ٣٦٥ سنة ١٩٦٩ (٥٦ = ١٠٠)[**] لا يعني شيئاً إذا لم تتم محاكمة التركيب الهيكلي لهذه المعدلات، لأن إلغاء الفروق ما بين حالة النمو وحالة انطلاق عملية التنمية وتأهيلها، يؤدي إلى تغييب الفروق ما بين الظرفي وبين الاستراتيجي « فالتصنيع يعني أكثر من زيادة الإنتاج »، كما يقول عابرو. من هنا فإن زيادة النمو من ٥٠٪

(١) ميشال كامل: لماذا البرجوازية الصغيرة؟ الطريق، العدد ١ - ١٩٧١، ص ٢٦.

(*) سنة ١٩٦١ بالنسبة للإيديولوجيا الناصرية حيث كان الميثاق تعبيراً عن الانعطاف الراديكالي في الفكر الناصري، ثم سنة ١٩٦٨ حيث إن بيان ٣٠ مارس شكل نقطة الانعطاف نحو الداخل... سنة ١٩٦٣ بالنسبة لحزب البعث العربي حيث أعيد النظر بالمضمون الفلسفي للمفاهيم المطروحة وبمسألة المنهج ككل.

(**) الأرقام مأخوذة من يحيى عرودكي: الاقتصاد السوري الحديث، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٢٣.

إلى ٧٪ ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ و١٩٧٠ ـ ١٩٧١، في مصر لا تعني شيئاً دون الإشارة إلى موقع هذه الزيادة في التركيب الكلي للاقتصاد المصري، خاصةً إذا كانت هذه الزيادة قد تأتّت بأكثرها من نماء قطاع الخدمات أي توسع الإدارة الحكومية والدفاع (*).

ويورد مابرو ورضوان بعض الأمثلة عن طبيعة النمو الاقتصادي في مصر، فيقدم سلاسل إجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ بالأسعار الثابتة للقطاعات الرئيسية الثلاثة (زراعة، صناعة، خدمات) فيرى أنه في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ كانت أنصبة هذه القطاعات الثلاثة من إجمالي الناتج المحلي تساوي ٣٤,١٪، ١٧,٤٪ و٢١,١٪ على التوالي، أما في سنة ١٩٧٣ أي قبل سياسة الانفتاح كانت ٢٦,٣٪ و٢١,٣٪ و٢٦,٢٪ على التوالي، وكانت معدلات النمو الحقيقية في القطاعات ما بين ١٩٥٠/١٩٥٦ وسنة ١٩٧٣ تساوي ٣,١٪ في الزراعة، و٥,٩٪ في الصناعة و٦٪ في قطاع الخدمات.

أما عن الأسباب التي أدت إلى التوسع في قطاع الخدمات، فيعيد ذلك مابرو ورضوان إلى استيعاب خريجي الجامعات بصورة متزايدة وزيادة الرواتب العسكرية[1].

وهكذا نستطيع دون الدخول في تفصيلات أكثر أن نرى أن

(*) مابرو ورضوان: التصنيع في مصر ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣، مصدر مذكور سابقاً، ص ٦٧.

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

عملية التنمية تفترض في حدودها الدنيا التصدي لتصفية التخلف والتبعية التي كانت قائمة، وتتطلب عدداً من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية ضمن آلية معقدة، وهذا يفترض بالطبع تحديد الموقف فيما بين القوى القادرة على تبني وتنفيذ التنمية ويعتبر التذبذب في الموقف السياسي أولى المساوىء التي تعترض عملية التنمية، لأن الوقوف في حد وسط لن يدوم طويلاً، ولا بد في نهاية الأمر من الاختيار الواضح.

ويوضح فؤاد مرسي في كتابه «التخلف والتنمية» المخاطر التي تتعرض لها طرق التنمية في العالم الثالث، ويعتبر أن الطريق الثالث الذي تبنته الإيديولوجيا القومية، أي الطريق اللارأسمالي الذي يسمح بوجود الرأسمالية الوطنية غير المستغلة، هو طريق محفوف بالمخاطر «بحكم طبيعته محفوف باحتمالات الردّة على الدوام أي العودة إلى الطريق الرأسمالي»[1].

أما الدكتور يوسف عبد الله الصايغ فينبه إلى ضرورة ارتباط «التنمية العربية بالمثلث الحرج»، وهذا المثلث الحرج هو الحرية والعدالة والوحدة.

فالتنمية يجب أن تنطلق من ركائز هذا المثلث، من أجل تحقيق تنمية شاملة وعميقة وثابتة، لأن مفهوم التنمية العربية «ينبغي أن يرتقي من مجرد انتقال أنماط ومسارات التنمية القطرية من حالة

---

(١) فؤاد مرسي: التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة، بيروت، ص ٢٨٤.

التعارض والتناقض فيما بينها في بعض جوانبها إلى حالة عدم التعارض والتناقض..»[1].

ولعل هذا المطلب المتواضع يكتسب أهمية خاصة في ضوء واقع الأنماط القطرية الراهنة.

أما في إطار التخطيط الاشتراكي، فالوحدة بما هي ضرورة أساسية لإنجاح هذا التخطيط فإن أولى الدواعي الاقتصادية هي توسيع السوق. فالوحدة الاقتصادية يجب أن تصبح قضية جماهيرية توليها الأحزاب والتنظيمات السياسية عنايتها وتحتضنها لأن تحقيق مقدار واسع من الإندماج على طريق الوحدة، هو ضرورة موضوعية، ولأن الوحدة تظل مهزوزة وعقيمة دون ثمر إذا هي لم تخدم غرض التنمية. «فمستقبل التنمية في الوطن العربي كله يتوقف على الوحدة الاقتصادية..»[2].

٤ ـ بعض الاستخلاصات النظرية:

إذن أين يقع مفهوم الوحدة داخل إطارات التنمية موضوع التحليل؟ وهل يمكن الحديث عن استراتيجية تنموية في قلب الإيديولوجيا القومية العربية؟.

لعل ما حاولنا عرضه إلى الآن يبيّن المدى النسبي الذي ذهبت إليه

---

(١) يوسف عبد الله الصايغ: «التنمية العربية والمثلث الحرج»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١، السنة ـ ٥ ـ ١٩٨٢.

(٢) اسماعيل صبري عبد الله: في التنمية العربية، دار الوحدة، ١٩٨٣، ص ٣١. راجع أيضاً: نديم البيطار، ص ١٣٣.

استراتيجيات التنمية في الايديولوجيا القومية. لقد كانت هذه الاستراتيجيات كما رأينا قاصرة في تحقيق أهدافها على مستوى القطر، فكيف بها على المستوى القومي؟ لقد ظلت «مسيرة التنمية العربية الراهنة، على بطئها وخللها قطرية التصور والأهداف والنتائج إلى حد بعيد...»[1] ولم تمتلك أبداً تصورات قومية، بل إن الانفصال التام بين حلقات الشعار، سواء تقدمت الوحدة على الاشتراكية أم تأخرت عنها، هذا الانفصال كان يبدو واضحاً من خلال التطبيق العملي للخطط التنموية. لقد سمحت «الانتهازية الوحدوية»، كما يقول الدكتور نديم البيطار، بقبول ضمني لمقاييس الأنظمة القومية، وانتهت الأهداف التي حددتها، كأهداف نوعية، إلى تحديدات كمية بائسة، فلم يتعدّ طموح هذه الخطط «مضاعفة الدخل القومي» في أحسن الأحوال، ويتساوى القومي هنا بالوطني، ويصبح الدخل القومي هو الناتج المحلي الوطني. لقد تحوّلت الأقطار إلى أمم، وإلى أوطان، وأصبح الطرح الوحدوي لا يتطلب فقط إزالة الكيانات السياسية كما حدث سنة ١٩٥٨ بل إنه يتطلب فهماً أعمق لطبيعة العلاقات الاقتصادية وتصوراً إيديولوجياً مستقبلياً لتغيير هذه العلاقات.

وبالرغم من اعتبار الوحدة كخيار سياسي «تتيح الفرص الجدية لانطلاق العربي انطلاقاً سريعاً...»[2]، إلاَّ أن السعي نحو هذه

---

(١) يوسف عبد الله الصايغ: التنمية العربية والمثلث الحرج، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٢.

(٢) بعض المنطلقات النظرية، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٤.

الوحدة ظل بطيئاً بل معدوماً في أكثر الأحيان. ولم يظهر هذا الهم في التخطيط التنموي، بل إن هذا التخطيط لم يلحظ خطة قومية واحدة، ولم تتعدّ طموحات المنظرين القوميين محاولة إزالة العقبات في وجه التبادل الاقتصادي. إن الارتباك الحاصل في التوجه نحو الإندماج أو في التوجه نحو التكامل الاقتصادي، أو في التوجه نحو الوحدة كان واضحاً منذ تجربة الوحدة سنة ١٩٥٨، ولقد بيّنت عملية الانفصال سنة ١٩٦١ هشاشة المنطلقات النظرية، فاتسعت الهوة بين الأهداف المعلنة وازدادت حدة التناقض، ومع ازدياد حدة التناقض خف الإلحاح على الوحدة العربية باعتبارها مقدمة وإطاراً لكل التغيرات الاجتماعية المتوخاة، وبرزت الإقليمية في التخطيط التنموي واستبدل الاستراتيجي بالمؤقّت والمرحلي.

ولا شك أن الأسباب التي تفسّر تخلّف الإنجازات عن الشعارات المعلنة كثيرة جدا، كما أن منطق التبرير يغطي كل التراجعات التي حصلت على المستوى السياسي، ولكن النتائج المترتبة تقدّم جواباً حاسماً: إن تراجع المشروع القومي كان نتيجة منطقية لكل التناقضات الطبقية التي جسدتها الإيديولوجيا القومية، وهذا التراجع لا تحكمه اعتبارات ظرفية وآنية بل منطلقات مبدئيّة كانت في أساس الصياغات النظرية المستخدمة. وهكذا يتمّ تراجع الخطاب العلني (الحرية والاشتراكية والوحدة) لصالح الخطاب الضمني. لقد كان هذا التراجع تعبيراً عن الإنحسار الذي أصاب المشروع القومي لصالح الإقليمية الضعيفة والتي كانت تمثل مصالح الأقليات الحاكمة، ولم

يكن شعار الوحدة المعلن سوى ستار لهذه الإقليمية، تخفي وراءه مطامحها في تسيير التعامل داخل المنطقة العربية. أما ذريعة السيادة الوطنية فقد كانت مبرراً لإخفاء النزعات القطرية داخل حدود الدولة القومية».

إن مفهوم الوحدة العربية الذي انتعش في خمسينات وستينات هذا القرن أجهض على ايدي منظّريه. فالقطرية ترسخت أكثر فأكثر، وجنحت الحدود القطرية لأن تصبح حدوداً قومية، واصبح الشعار الوحدوي مظلّة للهجوم على السلطة السياسية والتسابق عليها.

وماذا عن المستقبل؟

إن الأهداف التي تراجع نحوها الفكر العربي التنموي، أي الاندماج المتكامل، لا يمكن أن تكون البديل لمفهوم الوحدة العربية، بل إن عقلنة التنمية الاقتصادية تمرّ أساساً بعملية تحرير شاملة للوطن العربي، من خلال النضال ضد البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تستند إليها المصالح القطرية الضالعة في محاربة التوحيد القومي.

فالوحدة دون تنمية لا يمكن أن تستمر، لأن التنمية هي التي تعطي الوحدة محتوى اقتصادياً واجتماعياً جذاباً. «فالمحتوى الإنمائي للوحدة هو ثمرة رئيسية أو جائزة كبرى تقدمها الوحدة...»[(١)].

ولا يعنينا أولوية التوحيد السياسي على الاقتصادي، بل إن جلّ

---

(١) يوسف عبد الله الصايغ: التنمية العربية والمثلث الحرج، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٨.

ما يهمنا هو فهم عميق لطبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة في العالم العربي والتي لها مصلحة في التغيير والوحدة...

إن ذلك ما نطمح لتحقيقه في عمل مقبل.

المصادر والمراجع

أمين، سمير:

- التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد المهدي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٤.
- الطبقة والأمة في التاريخ، ترجمة هنرييت عبودي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١.

أمين، جلال:

- الشرق العربي والغرب، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١.

العروي، عبد الله:

- العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٤.

السباعي، بدر الدين:

- أضواء على دخول الرأسمال الأجنبي في سورية، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣.
- المرحلة الانتقالية في سورية، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٥.

البيطار، نديم:
- النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٨.
البشري، طارق:
- الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٢.
الدجاني، برهان:
- «ما أسهم به المؤلفون العرب في المائة سنة الأخيرة في علم الاقتصاد»؟ فلسطين في نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مئة سنة، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٦٥.
الحمش، منير:
- التجارة الدولية والبلدان النامية، مثال سورية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٦.
الحمصي، محمود:
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠.
ابراهيم، أحمد حسن:
- «جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد ٢٥ سنة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢» الاقتصاد المصري في ربع قرن»، الهيئة المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٧٨.
ابراهيمي، عبد الحميد:
- أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١، طبعة ثانية.
بينوت، أيف:
- ما هي التنمية؟ ترجمة سعيد أبو الحسن، دار الحقيقة، بيروت (د. ت).

جرتبلي، علي:
- خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
حسن، عبد الرزاق:
« دروس في الخطة الخمسية للتنمية »، الطليعة. المجلد الثاني، العدد السابع، تموز ١٩٦٦.
حبيب كاظم:
- مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠.
رمضان، عبد العظيم:
- صراع الطبقات في مصر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
فرانك، غندر:
- « تنمية التخلف » الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام خفاجي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤.
عرودكي، يحيي:
- الاقتصاد السوري الحديث، جزءان، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣.
عفلق، ميشال:
- في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣، الطبعة الرابعة.
عامل، مهدي:
- في نمط الإنتاج الكولونيالي، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٨.
عبدالله، اسماعيل صبري:
- في التنمية العربية، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٣.
عبد الفضيل، محمود:
- الفكر الاقتصادي وقضايا التحرر والتنمية، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠).
- دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٠.
- مشكلات التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة، دراسات عربية، بيروت، العدد ١١ أيلول ١٩٦٩.

عبد الناصر، جمال:
- الميثاق، دار المسيرة، بيروت (د. ت).
- فلسفة الثورة، دار المسيرة، بيروت (د. ت).

غنيم، عادل:
- «قضية الطبقة الجديدة في مصر»، الطليعة، العدد الثاني، شباط ١٩٦٨.
- «أضواء على اتجاهات الرأسمالية الوطنية»، الطليعة، العدد السادس، السنة الثانية ١٩٦٦.

غزال، وهبي:
- التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، القاهرة (د. ت).

سيل، باتريك:
- الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الكلمة، بيروت ١٩٨١.

شرف الدين، فهمية:
- «الاشتراكية العربية مقارنة منهجية»، الفكر العربي، العدد ٢٧، بيروت ١٩٨٢.

شيلوف. ن. ب:

– التنمية الاقتصادية في العالم الثـالـث، تـرجمة مطـانيـوس جيـب وشوكت يونس، دار التقدم العربي، دمشق ١٩٧٤.

شاكر، ط. ت:

– قضايا التحرر الوطني والاشتراكية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٣.

صباغ، نبيل:

– «النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة بين المتابعة والتقييم». الأهرام الاقتصادي، الجزء الثاني، العدد ٢٩٣، تاريخ ٦٧/١١/١.

قرم، جورج:

– «تهافت إيديولوجيا التنمية والتعاون الدولي»، الفكـر العـربي، العدد ٢، ١٩٧٨.

كامل، ميشال:

– لماذا البرجوازية الصغيرة؟ الطريق، العدد ١ – ١٩٧١.

لوتسكيفيتش، أ.:

– عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي (١٩٥٢ ـ ١٩٧١)، ترجمة عن الروسية. د. سلوى أبو سعدة والدكتور واصل بحر، دار الكلمة، بيروت ١٩٨٠.

أوسكار:

– مسائل الاقتصاد السياسي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٢، طبعة ثانية.

لطفي، علي:

– «اقتصاد قومي»، الاهرام الاقتصادي، الجزء الثاني، العدد ٢٩٣، تاريخ ٦٧/١١/١.

مسعود، مجيد:

– موضوعـات في التنميـة والتخطيـط، دار ابـن خلـدون، بيروت ١٩٨٠.

محي الدين، عمرو:
- «النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري»، مجلة الطليعة، العدد الثالث، آذار ١٩٦٨.
- «اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي»، الفكر العربي، العدد ٤ - ٥، بيروت ١٩٧٨.

مابرو ورضوان:
- التصنيع في مصر (١٩٣٩ - ١٩٧٣): السياسة والأداء، نقله إلى العربية الدكتور صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١.

مرسي، فؤاد:
- «التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري»، الطليعة، العدد ٧، السنة الأولى ١٩٦٥.
- التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٢.

هيكل، محمد حسنين:
- «ما هو القطاع العام ما هي غاياته»؟ الأهرام ١٩٧٢/٧/١٤.

يسين، السيد:
- «التوازن الطبقي في فكر التنمية السياسية بين الادراك والممارسة»، مصر في ربع قرن، معهد الإنماء العربي ١٩٨١.

مؤلفات جماعية وموسوعات

- الموسوعة الاقتصادية، ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠.
- سورية الثورة، منشورات مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق (د. ت).

- الاقتصاد المصري في ربع قرن: ١٩٥٢ - ١٩٧٧ .
دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، مجموعة من الكتّاب، ترجمة وتقديم عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٢، الطبعة الثانية.
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.

مراجع باللغة الفرنسية

- **Rizkallah Hilan: Culture et Développement en Syrie. éd. Anthropos. Paris 1968.**
- **Mahmoud Hussein: L'Egypte. Luttes de Classes et Liberation Nationale 1945 - 1967. éd. Anthropos. Paris 1975. 2 tomes.**
- **Ansart Pierre: Les idéologies politiques. éd. P.U.F. Paris 1977.**
- **Samir Amin: L'Irak et la Syrie: éd. Minuit 1982.**
- **Michel Seurat: Etat et Secteur Public en Syrie. C.E.R.M.O.C. 1981.**
- **Georges Labica: Marxisme et Specificité, Pensée No 177, Paris 1974.**
- **Kassim Salah: Le Báth et la Patrie Arabe. éd. S.M.A. Paris 1982.**

المحتويات

استراتيجية التنمية

في الايديولوجيا القومية العربية "ومفهوم الوحدة"

عندما طرحت الإيديولوجيا القومية مفهوم التنمية، كانت تعبّر عن وعي عميقٍ بأزمتها العلائقية مع النظام العالمي، وتحاول في الآن نفسه، أن تدرأ خطراً وجودياً مباشراً متمثّلاً في التخلف الذي رافق مرحلة تأسيسها، واجتزأ كثيراً من آمالها في التطوير والتقدّم.

وقد حاولنا في هذا البحث، من خلال التحليل العلمي لاستراتيجيات التنمية في الإيديولوجيا القومية، تحديد المفاهيم التي تتناولها هذه الإيديولوجيا، إذ إن المصطلحات التي تتناولها خطط التنمية يلفّها الغموض واللّبس، وما زالت تثير نقاشاً حاداً يعكس بشكل مباشر الخلاف الأساسي حول ماهية المصطلحات: التنمية، التخلف، التقدم، باعتبار أن تحديد هذه المفاهيم يحمل بُعداً إيديولوجياً يتمظهر في الاختيار الطوعي لطرق التنمية ورسم مسارها.

كما حاولنا معالجة خطط التنمية في الإيديولوجيا القومية واتجاهاتها السياسية كما حدّدتها الخطط الاقتصادية المعتمَدة في مصر وفي سوريا باعتبارهما ممثلين لخطّين في الإيديولوجيا القومية: البعث والناصرية، ثم علاقة هذا الطرح الاقتصادي بالمشروع السياسي الذي شكّل نقطة الارتكاز في هذه الإيديولوجيا، أي علاقته بمفهوم الوحدة العربية.

الثمن ١٠ ل. ل. أو ما يعادلها